جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر مهني

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وصيرفة اسلامية

من إعداد الطالبتين:
- ضياف احلام ملك
- خبابة يمينة

بعنوان:

النوافذ الاسلامية في الجزائر بين الواقع وآليات التطوير

دراسة حالة البنوك الجزائرية - وكالات برج بوعريريج-

أعضاء لجنة المناقشة

لوكريز سمية	رئيسا
رحيم حسين	مشرفا
كفي مريم	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد اللّه الذي ينتهي إليه الحمد ويزداد إليه الشكر، الحمد اللّه الذي خلق الإنسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم خير الأنام، نشكر اللّه تعالى الذي وفقنا في هذه الدراسة وأعاننا على إنجازها بتوفيق منه، ونتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم لنا مساعدة لإكمال رسالتنا.

ونخص بالشكر الجزيل أستاذنا الفاضل رحيم حسين الذي أشرف على مذكرة تخرجنا على دعمه ونصحه طيلة فترة البحث جزاه اللّه خيرا وأدامه ذخرا للعلم وأنار اللّه دربه.

كما لا ننسى جميع أسرة قسم علوم مالية ومحاسبية رئيساً وإداريين وكل عمال الجامعة بالإضافة إلى طلبة قسم مالية وصيرفة اسلامية.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي.

وفي الأخير نسأل اللّه أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم وان يجزيهم كل الخير والتوفيق والنجاح، كما نشكر كل من قدما لنا يد العون من قريب أو بعيد.

الإهداء

الحمد لله

الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

بكل حب وتقدير، أهدي ثمرة جهدي وتعب سنوات دراستي إلى كل من ساندني ودعمني:

إلى والديّ الحبيبين، الذين كانا لي دائماً قدوة في الصبر

والاجتهاد، وأعطياني كل ما أحتاجه من حب واهتمام ودعاء.

إلى خالتي الحبيبة، "أم الروح"

إلى من كانت ولا زالت الأم الثانية، السند والأمان، الحب و العطاء بلا حدود

إلى المرأة الرائعة التي كانت دائماً ملهمتي، وداعمي الأول في كل مراحل حياتي،

إلى خالتي الغالية، أقدم هذا العمل تعبيراً عن حبي وامتناني لكلما قدمته لي.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين كانوا دائماً بجانبي يشجعونني ويقفون معي في كل خطوة.

إلى أصدقائي وزملائي، الذين كانوا لي دعماً وسنداً، والذين قضيت معهم أجمل الأوقات وأصعبها.

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل، بكلمة، أو فكرة، أو دعم معنوي، أو حتى ابتسامة.

الى كل من في قلبي ولم يذكرهم قلمي اهدي ثمرة نجاحي.

أحلام

الحمد لله حبا وشكرا و امتنانا على البدء والختام و آخر دعواهم أن (الحمد لله ربي العالمين) ها انا اليوم أقف على عتبة تخرجي اقطف ثمرة تعبي وارفع قبعتي بكل فخر, فاللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى لأنك وفقتني على اتمام هدا النجاح و تحقيق حلمي...

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

الى داعمي الاول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي والدي

الى من احتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، الى المرأة العظيمة معنى الحب والحنان والدتي

الى من ساندني بكل حب عند ضعفي و أزاح عن طريقي المتاعب ممهدا لي الطريق زارعا الثقة والاصرار بداخلي، الى من شد الله به عضدي فكان خير معين أخوتي

الى من دامت لي اياديهم وقت ضعفي، الى ضلعي الثابت وامان قلبي اخواتي

الى من تحلت بالايخاء وتميزت بالوفاء والعطاء رفيقتي في المشوار احلام

الى من اناروا قلبي لو بكلمة الى صديقات المواقف ورفاق الخطوات

(نورة،شيماء،نسرين،نصيرة، مروة)

وختاما الى كل فرد من دائرة حياتي الى كل من زرع في قلبي املا، او اضاف لمسة خاصة في مسيرتي شكرا لكم كل باسمه ومقامه ...

يمينة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن وضع النوافذ الإسلامية في الجزائر واقتراح استراتيجيات لتطويرها بما يعزز من دور الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتناسبه مع الإطار النظري، واستخدمت المنهج التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال المقابلات مع المسؤولين والعاملين في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات النوافذ الإسلامية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها انتشار معتبر للنوافذ الإسلامية مع رضا مرتفع بين العملاء، مع وجود تحديات قانونية وإدارية، ونقص في تكوين وتدريب الكوادر البشرية.

Abstract:

This study aimed to provide a comprehensive overview of the status of Islamic windows in Algeria and propose strategies for their development to enhance the role of Islamic banking in the Algerian economy. The study utilized the descriptive method to suit the theoretical framework and employed the analytical method to analyze the data and information collected through interviews with officials and employees of conventional banks offering Islamic window services. The study found several key results, including spread of Islamic windows, high customer satisfaction, legal and administrative challenges, and a lack of training and development for human resources.

Key words:النوافذ الاسلامية، الصيرفة الاسلامية، الاقتصاد الجزائري.

.....

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	III-II
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	4
المبحث الأول:الإطار النظري للنوافذ الاسلامية	14–5
المطلب الأول: نشأة ومفهوم النوافذ الاسلامية	8–5
المطلب الثاني: خصائص وأهداف النوافذ الاسلامية	9–8
المطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الاسلامية	13–10
المبحث الثاني: ضوابط ومقومات نجاح النوافذ الاسلامية في الجزائر	22–15
المطلب الأول: تحديات فتح النوافذ الاسلامية	16–15
المطلب الثاني: عوامل نجاح النوافذ الاسلامية	20–17
المطلب الثالث: آثار فتح النوافذ الاسلامية	22–20
المبحث الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للنوافذ الاسلامية في الجزائر	29–23
المطلب الاول:النظام 20–02 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها	26–23
المطلب الثاني: القانون النقدي والمصرفي 2023	29–26
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
تمهيد	32

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة	41-33
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة التنمية الريفية BADR	34-33
المطلب الثاني: تقديم البنك الوطني الجزائري BNA	36-35
المطلب الثالث: تقديم القرض الشعبي الجزائري CPA	37-36
المطلب الرابع: تقديم البنك الخارجي الجزائري BNA	39-38
المطلب الخامس: تقديم بنك ترست TRUST	40-39
المبحث الثاني: نتائج الدراسة تحليلها تفسيرها ومناقشتها	47-41
المطلب الأول: المقابلة كأداة لاستكشاف واقع وآفاق تطور النوافذ الاسلامية في الجزائر	42
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج اجوبة دليل المقابلة	47-43
خلاصة الفصل الثاني	48
الخاتمة	53-51
قائمة المراجع	57-54
الملاحق	58

قـــــــائـــــمـــــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	34
02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	36
03	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	37
04	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	39
05	الهيكل التنظيمي لبنك ترست	40

قـــائـــــمـــــــــة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	اسئلة دليل المقابلة	58

مقدمة

عرفت تجربة الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية نجاحًا هائلًا على المستوى العالمي، ورغم حداثة هذا التوجه والتحديات والعقبات التي يواجهها، إلا أن الاهتمام بالفكر المصرفي الإسلامي ومؤسساته لا يزال في تزايد مستمر، حيث شهدت في السنوات الأخيرة من القرن الواحد والعشرين إنشاء العديد من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الصيرفة الإسلامية تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تنظم المعاملات المالية، وتسعى لتطوير الأدوات الاستثمارية وجذب المدخرات لتمويل المشروعات التنموية حيث يكمن جوهر المصارف الاسلامية في التوجه نحو خدمة المجتمع ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في منافذ لا تتحكم بها أسعار الفائدة.

استطاعت المصارف الإسلامية خلال فترة قصيرة أن تشغل مكانة مهمة كطرف فاعل في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أزمة القروض والرهن العقاري في 2008 والتي عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية وانهيار الأسواق المالية العالمية وعلى إثرها زاد الاهتمام بالمصرفية الإسلامية كبديل ناجح للأنظمة المالية التقليدية القائمة على أساس الفوائد الربوية والتي كانت سببا رئيسيا في حدوث هذه الازمة وما ترتب عنها من تداعيات وخيمة على الصعيد العالمي، وتسببها في أزمة المديونية الأمر الذي أدى إلى إفلاس الكثير من البنوك. فقد استطاعت البنوك الإسلامية النجاة من الآثار الحادة للازمة وكانت الأقل ضررا مقارنة بالبنوك التقليدية، وباعتبار الصيرفة الإسلامية ترتكز على المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملها أصبحت أحد أهم عناصر النظام المالي العالمي.

وشكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات عامل جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، وتعددت الأسباب في ذلك، فبينما كان دافع البعض عقائديا بحتًا، كان دافع مصارف اخرى تجاريًا صرفًا، ويعد فتح النوافذ الاسلامية أحد الصور التي عملت بها البنوك التقليدية.

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية سنة 1991 بناء على إصلاحات قانون النقد والقرض لسنة 1990، أين تم اعتماد تأسيس البنوك الإسلامية، وتواصلت جهود الجزائر في تطبيق الصيرفة الإسلامية باعتمادها مجموعة من الإصلاحات أهمها إصدار النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441ه الموافق ل15 مارس 2020م، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يسمح بإنشاء النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، فقد اعتمدت السلطات النقدية الجزائرية على آلية فتح النوافذ الإسلامية لتقديم مختلف المنتجات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات التقليدية، من أجل مسايرة التطور الحاصل في هذا المجال وتلبية رغبات واحتياجات مختلف فئات المجتمع لمحاولة جذب شريحة كبيرة من العملاء.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية وما سبل تطويرها في ولاية برج بوعريريج ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي اهم متطلبات نجاح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية؟
2. فيما تتمثل اهم العقبات والتحديات التي تواجه النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية؟
3. ماهي الاثار المترتبة عن فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية؟
4. ماهو واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة : للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

-يمكن أن تؤثر التكنولوجيا والابتكار في تطوير النوافذ الإسلامية؛

- هناك متطلبات قانونية وإدارية وأخرى شرعية تحكم العمل بالنوافذ المصرفية الإسلامية؛

-تواجه النوافذ الاسلامية مجموعة من المعيقات كنقص تكوين الموظفين في مجال العمل المصرفي الإسلامي؛

-ان تجربة فتح البنوك التقليدية لنوافذ اسلامية يمكن ان يؤثر ايجابا على ادائها.

أهمية الدراسة: تتجلى اهمية هذه الدراسة في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر داخل البنوك التقليدية عبر فتح النوافذ الاسلامية بهدف تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، واستجابة لرغبات شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات وفق احكام الشريعة الاسلامية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى ايضاح وتحليل النقاط التالية:

1.توضيح مفهوم النوافذ الاسلامية وظروف نشأتها، متطلبات فتحها واهم التحديات التي تواجهها.

2.التعرف على الإطار التنظيمي والقانوني للنوافذ الاسلامية في الجزائر.

3.اكتشاف الاليات التي تسمح بتطوير النوافذ الاسلامية.

منهج الدراسة: حتى تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة، كما سيتم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال الاعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** فترة الدراسة هي من فيفري 2024 الى غاية 03 جوان 2024

- **الحدود المكانية:** البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري(BEA) ، بنك ترست(TRUST) وكالات برج بوعريريج.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- تكتسي الدراسة اهمية كبيرة بالنسبة لنا وخاصة وانه لدينا ميولا كبيرا في الاطلاع ودراسة مواضيع ذات علاقة بالاقتصاد الاسلامي وقناعتنا الخاصة بأهمية تناول مواضيع لها علاقة بالصيرفة الاسلامية وذلك بحكم تخصصنا في الصيرفة والمالية الاسلامية.
- بروز فكرة النوافذ الاسلامية داخل البنوك التقليدية مؤخرا.
- يعتبر استقطاب الاموال الخارجة عن القنوات الرسمية هي اهم سبب يجبر الحكومة والهيئات الرسمية، على تبني التمويل الاسلامي كأحد الحلول الممكنة، خاصة في ظل الازمة المالية التي تشهدها البلاد.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول عبارة عن ماهية النوافذ الاسلامية، أما المبحث الثاني فخصص لضوابط ومقومات نجاح النوافذ الاسلامية،بالإضافة الى المبحث الثالث الذي تمحور حول الاطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الاسلامية في الجزائر،أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم البنوك حيز الدراسة، أما المبحث الثاني تم فيه تحليل نتائج المقابلات، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرًا تم صياغة آفاق الدراسة.

الدراسات السابقة:

1.الدراسة الاولى: فهد الشريف، الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي، مقال منشور في الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ سليمان بن عبد الله الماجد.

من بين أهم النتائج التي توصل اليها الباحث ما يلي:

-ان فكرة انشاء فروع اسلامية تابعة للمصارف الربوية لم تصل الى حيز التطبيق الا عندما أدركت المصارف الربوية مدى نجاح المصارف الاسلامية وتزايد الاقبال عنها.

- اوصى الباحث بضرورة بذل قصارى الجهد من قبل الجميع، سواء السلطات النقدية او المؤسسات المالية او العلماء وهيئات الرقابة الشرعية او المختصين بشؤون الاقتصاد الاسلامي.

2.الدراسة الثانية: لطف محمد السرحي، الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010.

ومن بين اهم النتائج التي توصل اليها الباحث ما يلي:

-لا بد من إقامة او إنشاء مراكز بحوث متخصصة في الدراسات والبحوث التطبيقية، التي تتعلق بتطوير منتجات مصرفية اسلامية منافسة للمنتجات التقليدية.

-الحرص التام على عمل النوافذ الاسلامية وفق أحكام الشريعة الاسلامية وعدم اختلاط الاموال والارباح مع البنك الربوي.

3.**الدراسة الثالثة:** بروبي ايمان، دريسي نجوى، واقع فتح النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، 2021-2022.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت اليها الطالبتين ما يلي:

-نجاح عمل النوافذ الاسلامية مرتبط بالتخطيط والعمل بطريقة صحيحة مع ضرورة تطبيق احكام الشريعة الاسلامية.

-لقد اظهرت هذه التجربة ان هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الاسلامية تتوزع عن التعامل مع البنوك التقليدية وتبحث عن بديل لتلك البنوك.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنوافذ الاسلامية

تمهيد :

ينطوي فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية على مجموعة من الأهداف التي تختلف من بنك الى اخر لا تخرج في الغالب عن كونها اقتصادية أو دينية، وهذا ما سنحاول البحث فيه في هذا الفصل مع شيء من التفصيل في مفهوم النوافذ الاسلامية ونشأتها وأهدافها والخصائص التي تميزها عن البنوك التقليدية، كما وتطرقنا أيضا إلى دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية والآثار المترتبة عنها وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية النوافذ الاسلامية

المبحث الثاني: ضوابط ومقومات نجاح النوافذ الاسلامية في الجزائر

المبحث الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للنوافذ الاسلامية في الجزائر

المبحث الأول: ماهية النوافذ الاسلامية

يمثل إنشاء النوافذ الإسلامية استجابة فعّالة لاحتياجات العملاء الذين يبحثون عن بدائل مالية تتفق مع قيمهم الدينية، وهو ما يعزز التطور المستمر في مجال الخدمات المالية والصيرفة الإسلامية.

حاولنا في هذا المبحث دراسة كل الجوانب الخاصة بالنوافذ من ناحية نشأتها، مفهومها، خصائصها، اهدافها، ومتطلبات فتحها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النوافذ الاسلامية

يتناول هذا المطلب بعض المفاهيم الخاصة بالنوافذ الإسلامية للوقوف على مدلولها، ونشأتها، والأسباب التي دعت إلى نشأتها وغير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عنها.

أولا: نشأة النوافذ الاسلامية

ان فكرة انشاء نوافذ اسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود الى بداية ظهور المصارف الاسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء مصارف إسلامية تنتقل من الجانبالنظري الى الواقع العملي في مطلع السبعينيات، قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها، والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعد ذلك المصارف الربوية باقتراح فتح نوافذ تابعة لها تقدم خدمات مصرفية اسلامية، إلا ان هذا الاقتراح لم يصل حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الاقبال على المصارف الاسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الاسلامية، عندها قررت بعض المصارف الربوية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء نوافذ اسلامية تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية[1].

توالت بعد ذلك في التأسيس والظهور الكثير من الصناديق والنوافذ الاسلامية في العديد من البنوك العربية وغير العربية المالية المصرفية الاستثمارية الإسلامية مثل البنك الفرنسي «PARIBAS»، والبنك الهولندي «ABN AMRO»،ثم البنك الآسيوي «limited bank of switzerland» الذي قام بعد ذلك بتأسيس بنك إسلامي مستقل تابع له في البحرين «Noriba».[2]

---

[1]-بوسطة شيماء وذيب أميرة،"**استقلالية الشبابيك الاسلامية في البنوك التجارية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة –تبسة–**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي، تبسة،2020-2021، ص28.

[2]-علالي زريق ،"**فتح الشبابيك الاسلامية في البنوك التجارية الجزائرية وسبل الاستفادة من التجارب الرائدة**"، مذكرة مقدمة لنيل ش شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج،2019-2020،ص14.

أما عربيا فقد كان بنك مصر في طليعة المصارف الربوية التي اتجهت الى إنشاء نوافذ تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام مصرف مصر سنة 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات

المصرفية الاسلامية وأطلق عليه اسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية. وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التقليدية هناك بإنشاء نوافذ متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد النوافذ الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980/1981م إلى 35 فرعا تتبع عددا من البنوك التقليدية كبنك مصر وبنك التجارة وبنك التنمية الوطني وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قرارا بإنشاء نوافذ للخدمات الإسلامية لكل فرع من فروعها التقليدية التي ستنشئها في المستقبل[1].

وفي المملكة العربية السعودية كان البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1987م تم إنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو "صندوق الأهلي" للمتاجرة في السلع العالمية، وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام 1990م، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام 1992م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرع إسلامي في منتصف عام 2005م موزعة على مختلف مدن المملكة، وهذا بالإضافة إلى النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الأخرى، والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي وغير ذلك[2].

يمكن تلخيص أهم أسباب نشأة النوافذ الإسلامية فيما يلي[3]:

– تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم الربا، وهو الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية والغربية؛

---

[1] سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد(34)،ربيع الثاني 1404هـ/1984م، ص21.

[2] مصطفى ابراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الامريكية المفتوحة، القاهرة،2006، ص44.

[3] فهد الشريف، "**الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية – دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ،2005،ص12.

- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل؛
- تحول العديد من عملاء البنوك التقليدية نحو البنوك الإسلامية؛
- تلبية احتياجات العملاء من الخدمات البنكية وأساليب الاستثمار الإسلامية.

ثانيا: مفهوم النوافذ الاسلامية

اختلفت نوعا ما التعريفات الاصطلاحية للنوافذ الاسلامية وذلك حسب زاوية النظر اليها فقد عرفها بعضهم بأنها:

1."أنها تخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية."[1]، ويبدو أن هذا التعريف ركز على مكان هذه النوافذ والخدمات التي تقدمها وأهمل بقية العناصر من ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية فضلاً عن الالتزام بالقوانين النافذة.

2."النوافذ الإسلامية هي تقديم خدمات مالية إسلامية متكاملة من خلال فرع مستقل تابع للمصارف الربوية أو تقديم خدمات مصرفية أو تمويل إسلامي من خلال وحدة، أو قسم داخل المصرف الربوي."[2]، وهذا التعريف يقرب النوافذ الإسلامية من مفهوم الفروع المستقلة وهذا خلط في المفهوم إذ هناك فرق بينهما.

3.كما عُرفت بأنها "إدارات مستقلة داخل المؤسسات المصرفية التقليدية ذات هيئات شرعية تقوم بإجازة منتجاتها ومراقبتها."[3]، ويلاحظ هذا التعريف تركيزه على الاستقلال الاداري لهذه النوافذ في ظل إدارة البنك التقليدي ورقابة الهيئات الشرعية المختصة.

4.وعُرفت أيضا بأنها "وحدات إسلامية في الفروع التقليدية أو المقار الرئيسية للبنوك التقليدية، تكون متخصصة في بيع المنتجات والخدمات الإسلامية دون غيرها."[4]

5.تعريف مجلس الخدمات المالية الاسلامية "جزء من المؤسسة المالية التقليدية تقوم بتقديم خدمات مالية ملتزمة بالشريعة ضمن إطار حوكمة يضمن خصوصيتها كمشغل ملتزم بالشريعة. تصبح الاعتبارات

---

[1] فهد الشريف، **مرجع سبق ذكره**"،ص13.

[2] فهد بن صالح الحمود، "**التبادل المالي بين المصارف الإسلامية والمصارف الأخرى**"، الطبعة الأولى، دار كنوز، إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، 2011، ص ص 99- 100.

[3] لاحم الناصر، "**النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية**"، مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، عدد 11557، 2010، ص 20.

[4] سعيد بن سعد المرطان، "**تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي – النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ،2005 ص 12.

الخاصة ضرورية للنوافذ الإسلامية، لأنها ليست كيانات قانونية منفصلة، بل تقع داخل المؤسسة المالية التقليدية."[1]

ونرى من خلال التعاريف السابقة أن التعريف المناسب للنوافذ الإسلامية هو الذي يمكن أن يضم جميع عناصر تكوينها فنقول بأن النوافذ الإسلامية هي أقسام داخل المؤسسات المالية التقليدية، تشرف عليها هيئة مختصة، وتهدف إلى تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين الفرع والنافذة في نفس البنك نذكر منها[2]:

1. الفرع الإسلامي أكثر استقلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه،
2. الهيكل الإداري والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع من البنك التقليدي أكبر وأعظم من الهيكل والكادر الذي تديره النافذة الاسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، لأن بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في البنك،
3. الفرع الإسلامي تكون جميع محاولاته اسلاميه وفي جميع الخدمات التي يقدمها ويكون في مبنى عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية تكون داخل البنك التقليدي نفسه على شكل مصلحة أو شباك مستقل
4. التشابه بين الفروع و النوافذ الاسلامية في كونهما يقدمان نوعا خاصا من التمويل الاستثماري وصيغ التمويل الإسلامي.

المطلب الثاني: خصائص واهداف النوافذ الاسلامية

النوافذ الإسلامية في البنوك المالية مؤسسات مصرفية تتبع المبادئ والقيم الإسلامية، وفي هذا المطلب سنتطرق الى أهم خصائص وأهداف النوافذ الإسلامية.

أولا: خصائص النوافذ الاسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية ببعض الخصائص ومن أبرزها ما يلي:

-العمل بموافقة الشريعة الإسلامية: جميع الأنشطة التي تقوم بها النوافذ الإسلامية يتم تنفيذها بمراعاة الأحكام الشرعية الإسلامية.

-الإشراف الشرعي: يخضع معظم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية لإشراف شرعي تنفيذي يُمثَّل في هيئة رقابية شرعية.

-أساليب الاستثمار: تتضمن أهم أساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية المضاربة، المشاركة، المرابحة، والإجارة، بينما تقتصر في البنوك التقليدية على منح القروض الربوية.

[1] مسودة المعيار المعدل لإطار الحوكمة الشرعية لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي)،المبدأ العاشر، النوافذ الإسلامية،ص78.

[2] فهد الشريف، مرجع سابق،ص13

-تخصيص رأس المال: يتم تخصيص مبلغ محدد كرأس مال للنافذة أو مجموعة من النوافذ في البنك التقليدي، مما يتيح لها تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بنسبة من الانتقالية عن رأس مال البنك أو الفرع التقليدي.

-الوساطة المالية: من حيث المبدأ، يجب ان تكون النوافذ كيانات مالية مستقلة، حيث يتم استثمار الأموال المدارة في الأصول وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

-التنظيم الإداري: تتكون النوافذ عمومًا من أقسام أو وحدات تابعة إداريًا للبنك أو فرعه التقليدي، وتظل مرتبطة مكانياً به دون أن تكون مستقلة تماماً.

ثانيا: أهداف النوافذ الاسلامية

يمكن إجمال أهم هذه الأهداف فيما يلي:

1.أهداف عامة من وراء فتح النوافذ الإسلامية[1]:

- العناية بمقاصد الشريعة من إعمار الأرض وتحقيق التوزيع العادل للثروة حتى تكون دولة بين الأغنياء والفقراء لقوله تعالى:" مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ۚ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ."(سورة الحشر،الآية7)

- استبدال الحرام بالحلال في المعاملات المصرفية، فعن أبي هريرة رضي هللا عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين".

- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية، من مدخل المعاملات المالية.

- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة والبيوع الحلال بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.

- مساعدة المتعاملين مع هذه النوافذ الإسلامية على أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات المصرفية وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين بها.

[1]سعيد محمود عرفة، تحليل **مصادر مستخدمات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية**، المجلة المصرفية، المجلد 11، جامعة المنصورة، مصر، العدد الاول، 1987، ص238.

2.أهداف البنوك التقليدية عند فتح النوافذ الإسلامية[1]:

تتنوع دواعي البنوك التقليدية التي ترغب بفتح نوافذ إسلامية وهذه الدواعي تتمثل فيما يلي:

– شيوع اعتقاد لدى الكثير من القائمين على البنوك التقليدية بأن المصارف الإسلامية كالبنوك التقليدية في تقديم خدمة التمويل، وخاصة التشابه بين المرابحة والقروض لدى البعض، وبالتالي إمكانية تطبيق المرابحة

بآليات عملها عزز من قناعة البنوك التقليدية بإنشاء نوافذ إسلامية تابعة لها.

–رغبة البنوك التقليدية في منافسة البنوك الإسلامية، بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخدامها وتحقيق الأرباح.

– المحافظة على عملاء البنك التقليدي من جانب المصارف الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.

– اختيار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية.

المطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الاسلامية

تحول البنوك التقليدية جزئيًا عبر فتح نوافذ إسلامية يُعَدّ خطوة مأمولة في الظروف الاقتصادية الراهنة، وبالتالي، فكل ما يُطبّق على البنوك الإسلامية يمكن أيضًا تطبيقه على هذه النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، مع توفير المتطلبات القانونية، الشرعية والإدارية لهذه النوافذ كما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: تقنين النظم القانونية والمالية والمحاسبية:

من الضروريات الأساسية في إنشاء وتأسيس النوافذ الإسلامية، احترام المتطلبات القانونية وتحقيق الاستقلال المالي للنوافذ الإسلامية عن البنوك التابعة لها، بالإضافة إلى فصل المحاسبة وفقًا لأحكام الشريعة، ويتضمن توسيع هذه النقطة النقاط التالية:

أولا : إعداد قانون لتنظيم النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية:

ويتمثل ذلك في توفير إطار شرعي محدد يحكم نشاط نوافذ المعاملات الإسلامية والرقابة عليها، وإن عدم سن قوانين في هذا المجال، سيؤدي إلى الكثير من الإشكاليات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفي.[2]

---

[1] لطف محمد السرحي، **الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية الْيمنية الواقع وآفاق المستقبل، الجمهورية الْيمنية، 2010، ص ص 11-12.

[2] سليمان ناصر، "**متطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد07، 2009، ص331.

يجب على القوانين المصرفية المقترحة تحديد شروط ومواصفات تأسيس النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية من خلال:

-تحديد الشكل القانوني للنافذة الإسلامية داخل البنك التقليدي.

-تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المطلوب لتأسيس نافذة إسلامية تتمتع بمالية مستقلة.

-إنشاء هيئة رقابة شرعية كهيئة داخلية بالإضافة إلى الهيئة العليا للرقابة لتشرف على أعمال النافذة.

-النص على معالجة العمليات بناءً على المحاسبة البنكية الإسلامية.

-السماح للنوافذ الإسلامية بإجراء مختلف أنواع العمليات المالية والاستثمارية بناءً على المشاركة والمضاربة والمرابحة وغيرها.

-منح البنك المركزي الحق في الرقابة على نشاط النوافذ الإسلامية فيما يتعلق بتجميع المدخرات وتوزيع العوائد، وفقاً للقوانين المقترحة.

ثانيا : تنظيم العلاقة بين النوافذ الإسلامية والبنك المركزي والبنوك الأخرى

فعلى البنك المركزي تعديل سياستها الرقابية والإشرافية لتشمل النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، وذلك من خلال استخدام أدوات ووسائل تناسب هذا النوع من العمل. ويمكن تقسيم هذا الجانب إلى نقطتين على النحو التالي:

1. **الإطار التنظيمي:**

تقوم العلاقة التنظيمية بين البنك المركزي والنوافذ الإسلامية في بدايتها على مرحلة التأسيس، وهو ما يتوجب عليه القيام برقابة سابقة وذلك من خلال[1]:

- مراجعة النظام الأساسي للنوافذ الإسلامية وما يحكمها من ضوابط شرعية؛
- التأكد من كفاية رأس مال النوافذ الاسلامية بحسب طبيعتها الاستثمارية والمخاطر المحتملة؛
- التأكد من الكفاءة التشغيلية للنوافذ الإسلامية.

2. الإطار الرقابي[2]:

[1] عبد الحميد محمود بعلي، **"تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية والتقليدية الأخرى"**، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الديوان الأميري، الكويت، بدون سنة نشر، ص242

[2] د. بن داودية وهيبة، د.قمومية سفيان، **"النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية بين النظرية والتطبيق"**، ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18ديسمبر2019،ص2817.

بنظام الممارسة المصرفية المزدوج الذي يعتمده البنك الذي يفتح نوافذ إسلامية، يتطلب من البنك المركزي مواءمة الأدوات الرقابية مع طبيعة عمل النوافذ الإسلامية. يتضمن ذلك فرض رقابة كمية ونوعية في الجوانب الأساسية التي تربطهما، ومن هذه الجوانب:

- تحديد نسبة الاحتياطي القانوني بما يتناسب مع عمل النوافذ الإسلامية؛ حيث يتم ضبط هذه النسبة لضمان تحقيق التوازن بين استقرار النظام المصرفي وقدرة النوافذ الإسلامية على تقديم الخدمات المالية وفقًا للمبادئ الشرعية.
- فيما يتعلق بالملجأ الأخير للإقراض، يتوجب توفير فرصتين للنوافذ الإسلامية للإقراض، إما من البنك التابعة لها أو من البنك المركزي، مع ضرورة احترام أحكام الشريعة الإسلامية بشأن الإقراض بدون فائدة وتوفير آلية لاسترداد الودائع للنوافذ.
- بالنسبة لمعدل إعادة الخصم، يجب تقديم تسهيلات بشكل ودائع مضاربة للنوافذ الإسلامية بدلاً من تطبيق معدل إعادة الخصم التقليدي.

- يتوجب طرح بديل للأدوات التقليدية في عمليات السوق المفتوحة، من خلال إصدار أوراق مالية وصكوك متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال، يمكن للبنك تطبيقها على الودائع الجارية والادخارية فقط، مع تجنب الودائع الاستثمارية، لتجنب التأثير على قدرة النوافذ الإسلامية على تقديم الخدمات المصرفية وفقًا للمبادئ الشرعية.

الفرع الثاني: فصل رأس مال النافذة الإسلامية عن رأس مال البنك التابعة له:

اقترح الباحث سعيد بن سعيد المرطان ثلاث بدائل يمكن الأخذ بها لتوفير رأس المال التأسيسي كضابط مالي أساسي لفصل رأس مال النوافذ الإسلامية عن البنوك التقليدية التابعة لها وتتمثل في ثلاث مقترحات[1]:

المقترح الأول: أن يقوم البنك التقليدي المركزي بإيداع مبلغ معين لدى الإدارة الإسلامية للنافذة على صورة وديعة نقدية يتم استردادها مرة واحدة أو على شكل دفعات مقابل حصول البنك على نصيبه في العائد على ضوء النتائج التي تحققها النوافذ الإسلامية.

[1] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

المقترح الثاني: أن يقوم البنك بتمويل أنشطة النافذة الاسلامية في صورة قرض حسن بدون فوائد ويتم استرداده بعد أجل معين.

المقترح الثالث: أن يقوم البنك بتخصيص مبلغ معين تحت مسمى "رأس مال النوافذ الإسلامية"، غير أن هذا الشكل لقى انتقادات واعتراضات كثيرة لما يشوبه من أموال الربا.

إضافة إلى ما سبق يمكن للنوافذ الإسلامية تمويل إنشائها وتأسيسها بأي طريقة تراها مناسبة ولا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية وتضمن فصل رأس مالها عن رأس مال البنك الأصل.

أولا : التعامل على أساس المحاسبة الإسلامية:

عرفت المحاسبة المالية الإسلامية على أنها "علم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنه مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية، وقياس نتائج أعمال المشروعات وإعداد البيانات المالية وعرضها وفق أحكام الشريعة الاسلامية.[1]

ويرى الباحث "سامر مظهر قنطجي" حول طبيعة المحاسبة والفقه الاسلامي بأن ينظر في رأس المال والربح والخسارة لتتبين الزيادة من النقصان ويشدد على ضرورة موضوعية وصدق مدخلات ومخرجات النظام الاسلامي والنافذة الإسلامية[2].

وبناءً على ما ذكر، يجب على النوافذ الإسلامية الاعتماد على مبادئ القرآن، والسنة في تطبيق نظام المحاسبة المالية، وضمان أن جميع الأعمال المحاسبية تتم بموجب القيم الأخلاقية والشرعية لضمان الشفافية والنزاهة في إدارة المال.

ثانيا : تأسيس هيئة للرقابة الشرعية:

بعد التأسيس القانوني للنوافذ الإسلامية يعتبر توفير هيئة للرقابة الشرعية ثاني مطلب من متطلبات فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية.

1. التكييف القانوني والشكلي لجهاز الرقابة الشرعية

ونقصد بالتكييف القانوني لهيئة الرقابة الشرعية أن يكون تبعا للقوانين الداخلية الخاصة والنظام الأساسي

[1] حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، "محاسبة المصارف الاسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011، ص ص 18-19.

[2] سامر مظهر قنطقجي، "**فقه المحاسبة الاسلامية**"، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان،2004،ص35.

للعمل المصرفي الإسلامي، كما نقصد بالجانب الشكلي لهيئة الرقابة الشرعية أن يضم جهازين أساسين هما[1]:

– هيئة الفتوى "جهاز الإفتاء": وتعنى بإصدار الفتوى وتقوم على الناحية النظرية وإيجاد البدائل الشرعية والحلول للمشكلات التي تواجهها النوافذ الإسلامية؛

– هيئة التدقيق الشرعي "الرقابة الشرعية الداخلية": وتقوم على الناحية العملية بمتابعة وفحص أعمال النافذة

ومدى مطابقتها للأحكام الشرعية الإسلامية ومدى التزامها بتوجهاتها.

2. استقلالية هيئة الرقابة الشرعية داخل النوافذ الإسلامية:

تتحقق الاستقلالية بتوفر عدة متطلبات تأخذ شكل معايير شرعية تتمثل فيما يلي[2]:

– التخريج الصحيح لعمل الهيئة الشرعية بالنص في العقد التأسيسي والنظامي للنافذة الإسلامية؛

– تحديد شروط ومواصفات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والتي منها الشرعية والمهنية؛

–توضيح أن الشرع هو أساس مشروعية الرقابة الشرعية وأن السبب في وجودها هو مباشرتها لمهامها وكذا العقد التأسيسي للنافذة الإسلامية.

–إلزامية قرارات وفتوى ورقابة الهيئة الشرعية، كما يجب النص في العقد التأسيسي للنافذة على عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية يؤدي إلى إلغاء نشاطها وشطبها؛

–نشر هيئة الرقابة الشرعية لائحة عملها توضح فيها منهجيتها في الإفتاء، ونظام جلساتها، وعلاقتها بأقسام النافذة.

3. التأهيل الشرعي للعاملين في النوافذ الإسلامية:

وذلك من خلال إجراء تكوينات ودورات تدريبية للعاملين في النوافذ الإسلامية واشتراط حصولهم على مؤهلات لذلك، والهدف من ذلك اكتساب العاملين القدرة على استخدام معارفهم الشرعية وتسخيرها في عملهم الوظيفي باعتبارها مسؤولية شرعية.

ويشمل التأهيل الشرعي أيضا أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وذلك من جانبين أحدهما تأهيلا فنيا ومعرفيا ومحاسبيا والآخر تأهيلا شرعيا والذي يستوجب أن يكون ملما بفقه المعاملات المالية الاسلامية.[1]

---

[1] معارفي فريدة، **"الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري "**،مجلة العلوم الانسانية،العدد34-35،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2014،ص227.

[2] عبد الحميد محمود البعلي، "**استقلالية الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية**"، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، الكويت، ماي 2002، ص27.

المبحث الثاني: ضوابط ومقومات نجاح اقامة النوافذ الاسلامية في الجزائر

إن إضافة كلمة إسلامية إلى النوافذ المفتوحة في البنوك التقليدية ليست مجرد كلمة وحسب، حيث يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على تقديم منتجات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم التعامل بالفائدة والغرر، وأكل أموال الناس بالباطل، ومنه تناول هذا المبحث تحديات فتح النوافذ الاسلامية وعوامل نجاحها وآثارها على الاقتصاد.

المطلب الاول: تحديات فتح النوافذ الاسلامية

يواجه تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العديد من التحديات[2]:

أولا : تحديات تتعلق بالسياسات والنظم :يوجد العديد من البنوك التقليدية التي ترغب بالعمل بالنشاط المصرفي الاسلامي, والتي لا تعطي اهمية للنظم المحاسبية المستخدمة في النوافذ الإسلامية بحيث لا تتناسب مع مبادئ الشرع الإسلامي. وكذلك عدم الاهتمام بالإجراءات والنظم الفنية التي تحتاجها هذه النوافذ.

ثانيا : تحديات إدارية: تكمن هذه التحديات في عدم وجود رؤية واضحة لدى منسوبي الإدارات عن خطة الادارة في حال رغبتها العمل بالصيرفة الإسلامية، خاصة إذا كانت هناك توجهات مستقبلية لدى إدارة البنك في التوسع بشكل تدريجي فيما بعد.

ثالثا : تحديات تتعلق بالكوادر البشرية: عند رغبة البنك التقليدي العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، فإنه غالبا ما يواجه الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها وتأهيلها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية.

رابعا : تحديات تتعلق بتطوير الأسواق: تعمل البنوك على خدمة جميع الشرائح السوقية على اختلافها دون التركيز على شريحة او قطاعات معينة

خامسا : تحديات تتعلق بتوفير المنتجات: كون القطاع المصرفي الاسلامي حديث التجربة اذا ما قورن بالقطاع المصرفي التقليدي، فانه ما زال يعاني من قصور،ومن اهمها المنتجات المالية الاسلامية فهي محدودة جدا والبدائل الاسلامية غير كافية، فهي بحاجة الى تجديد وتطوير.

---

[1]ياسر سعود هلوي، "**أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية ودور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريبهم شرعيا**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة **AAOIFI**، المنامة البحرين، يومي19/20نوفمبر2005، ص21

[2]رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج الجزائر، مذكرة تخرج تدخل من متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الإسلامية تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، 2018، ص29.

سادسا : تحديات تتعلق بالعملاء: عادة ما يواجه أي امر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف خاصة من قبل العملاء.

سابعا : تحديات تتعلق باختلاف الأحكام الشرعية لبعض المنتجات والأدوات: تظهر عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج.

ثامنا : الفراغ التشريعي للنظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي: عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والبنوك المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة عليها. ففيما عدا حالات قليلة نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي، الأمر الذى يرجع في حقيقته إلي أن بعض هذه الدول لا تسمح بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها مصارفا إسلامية. كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية[1].

[1] د. مصطفى ابراهيم، "**التحـــــول الجزئي أو الكلي للبنك التقليدي إلى مصرف إسلامي: تحديات التطبيق من خلال دراسة بعض التجارب بالدول العربية**" وخطة مقترحة لتحويل فرع بنك تقليدي لفرع إسلامي، اعمال الملتقى الدولي، شبابيك المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية،21-22 اكتوبر 2022، كلية العلوم الاسلامية، جامعة باتنة01، ص85.

المطلب الثاني : عوامل نجاح النوافذ الاسلامية

من بين عوامل نجاح فتح النوافذ الاسلامية في المصارف التقليدية يمكن أن نذكر العوامل التالية[1]:

أولا : التقيد بالشريعة:

ان التقيد التام بالشريعة من خلال سلامة التطبيق يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي وضمان استمراريته، وتشير المعلومات الى حقيقة تقيد معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح نوافذ إسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها للخدمات والمنتجات الاسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية اسند عليها مسؤولية الإفتاء والتثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها، من حيث تصميم المنتجات وأسلوب تقديمها وصياغة عقودها والإعلان عنها والترويج لها. ولقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة الى اظهار مصداقيتها في التطبيق، وذلك من خلال تطبيق الإجراءات التالية:

- ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة.
- الالتزام الكامل بالشريعة الاسلامية في كل انشطة الادارة ومنتجاتها وسياساتها وبرامج تدريب موظفيها من خلال التعاقد والتعاون مع عدد من المراكز الاستشارية المتخصصة.
- إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق، تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر فيما يعن لها من موضوعات ووضع التوصيات اللازمة للتنفيذ.
- تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.

ثانيا : رسم خطة عمل :

من خلال التخطيط بطريقة علمية سليمة، ويزداد هذا الاعتبار في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية، في تحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

لا شك أن معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال افتتاح نوافذ إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط ودراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين أكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلي والعالمي، فبالإضافة الى

[1] مصطفى إبراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للصيرفة الاسلامية**،ص27.

الإجراء اللازم من البحوث المكتبية والاستفادة من الكثير من الأبحاث والدراسات المنشورة، قام الكثير من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاطلاع على آراء الجمهور والعملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية.

التخطيط العلمي هو أسلوب العمل المتبع في البنوك مدعوما بالعديد من الأبحاث و الدراسات الميدانية التي أجريت لدراسة السوق وتحديد الشرائح المكونة له و احتياجات كل شريحة منها, و حجم و نوعية المنافسين القائمين والمحتملين في السوق, وهي الدراسات التي على أساسها تم وضع خطة استراتيجية للعمل يهتدي بها العاملون في الإدارة و فروعها و تتوحد من خلالها جهودهم لتحقيق النجاح المطلوب, وهو الأمر الذي تحقق بالفعل حيث أظهرت النتائج المالية للإدارة تقدما ونموا عاما بعد عام في ظل التزام تام بتطبيق الشريعة في كل المعاملات, و دلك رغم توقع البعض بغير ذلك نظرا لطبيعة العمل ضمن بنك تقليدي في الأساس.

ثالثا : التحضير المناسب للعنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل كان. والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك، نقول إن توفير وتدريب العنصر البشري المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة وان العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها الى العمل المصرفي الإسلامي كانوا معظمهم غير مؤهلين لذلك، الأمر الذي تطلب جهدا ووقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة ووضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة والفروع والنوافذ على مراحل ودورات مختلفة المحتوى والمستوى.

وفي هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، اما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الادارة ومراكز التدريب التابعة للبنك(حيث تم إنشاء وحدة مستقلة للتدريب المصرفي الإسلامي)، او بالاستعانة بمكاتب استشارية او مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة، أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين الى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

رابعا : مواكبة النظم والسياسات لإدخال النوافذ الاسلامية:

نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي و تلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية اللازمة والمناسبة لطبيعة العمل

المصرفي الإسلامي ومنتجاته، وهو الأمر الذي لا يقل ضرورة عن غيره من الأمور سواء كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء ضمانا لنجاح العمل المصرفي الإسلامي، ويحتاج الوصول إلى هذا العامل إلى وقت وجهد كبيرين، فإن هناك عمليات تطوير مستمرة ولازمة من أجل ضمان استمرارية عمل النوافذ الإسلامية، ويزداد الأمر صعوبة في بنك يعمل بنظامين مصرفيين مختلفين، عندها يكون التحدي اكبر و الجهد اصعب.

خامسا : تعدد المنتجات المالية الإسلامية[1].

تطورت الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل كبير واستحدثت الكثير من المنتجات والخدمات وعقود التمويل الشرعية، والتي تلبي الاحتياجات الاقتصادية ومتطلبات العملاء ورغباتهم، وظهرت المشتقات المالية الإسلامية وعقود التمويل العادية والمركبة، نتيجة لازدياد الطلب على التعامل بالنشاطات المصرفية الإسلامية حيث أن المستقبل للتمويل الإسلامي.

وحتى تعمل هذه المنتجات بكفاءة في المؤسسات المالية الإسلامية وتحقق المصداقية الشرعية لا بد من التزامها بالضوابط والمعايير الشرعية، وأن تخضع للتدقيق الشرعي، فالهدف من ابتكار وتطوير الأدوات والمنتجات المالية أن تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية، حتى تكتسب ثقة المتعاملين ويكون التمويل وفقاً لمنهج الشرع الإسلامي.

يظهر للباحثين بعد الحديث عن مقومات وعوامل النجاح والتي لا بد من وجودها عند التفكير بالعمل في النشاط المصرفي الإسلامي من قبل البنك التقليدي عن طريق النوافذ الإسلامية، أنه متى ما توافرت هذه العناصر فإنه سيتم الحكم مسبقاً على نجاح العمل بالمنتجات والخدمات الإسلامية داخل هذه النوافذ الإسلامية، فهي شرط ومتطلب ذو أهمية بالغة، وذلك لضمان سير العمل وفق أسس وضوابط صحيحة، مما يعكس صورة جيدة ويكون انطباعاً حسناً عن طبيعة العمل بالنشاط المصرفي الإسلامي.

سادسا : سوق النقد بين البنوك الإسلامية[2]:

يعتبر وجود سوق نقد بين البنوك الإسلامية عاملا من عوامل النجاح، فهو يعد جزءًا من السوق المالي الإسلامي، ويعمل على توفير مصادر الاستثمارات ذات تمويل قصير الأجل، وتقديم التسهيلات اللازمة

---

[1] احمد سفيان تشي عبد الله، سهى مفيد ابو حفيظة، "انشاء النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين الفرص والتحديات"، مجلة بيت المشورة، العدد11، جامعة ملايا ماليزيا ،2019، ص170.

[2] د. شياد فيصل، د. أحسن لحساسنة، "**منتجات سوق النقد بين المصارف الاسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة**"، بحث منشور مقدم الى: كرسي سابك لدراسة الاسواق المالية الاسلامية: برنامج كراسي البحث، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،الرياض–السعودية،2014،ص6.

لمشاريع المؤسسات المالية الاسلامية، ويتم عن طريقه تنفيذ السياسات النقدية، والتي تؤدي إلى إحداث الاستقرار في النظام المصرفي، وبالتالي يؤثر بشكل جيد في حل مشكلة السيولة، فبعض البنوك تمتلك أموالًا غير مستغلة والبعض الآخر بحاجة إليها لذا كان سوق النقد هو الحل الأمثل، خصوصًا في ظل عدم وجود أدوات تمويل قصير الأجل تتوافق مع منهج الشرع الإسلامي.

ومن الممكن تشجيع المؤسسات المالية للتداول في سوق النقد وإدارة السيولة والأصول، وذلك بعقد اتفاقيات مع البنوك التقليدية ضمن ضوابط الشرع الإسلامي وحدوده؛ بهدف تفعيل السوق وتوسيع نطاق المشاركة، فالتعامل مع المؤسسات المالية الاسلامية ليس على سبيل الحصر بل يتعدى ذلك المؤسسات المالية التقليدية.

المطلب الثالث: آثار فتح النوافذ الاسلامية

لقد ترتب عن إنشاء المصارف الربوية لشبابيك اسلامية تقدم خدمات مصرفية اسلامية العديد من الآثار الإيجابية والسلبية، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار فيما يلي:

أولا : الآثار الإيجابية لفتح النوافذ الإسلامية

يرى بعض الاقتصاديين ان هناك آثارا ايجابية عديدة أبرزها[1]:

- إنعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات ودور الهيئات الشرعية، ويساهم في ابتكار العديد من المنتجات؛
- فتح قنوات ادخارية لأصحاب الفوائض المالية، وإلغاء الاحتكار الذي مارسته البنوك التقليدية؛
- تحديث نظم العمل وتطوير الأداء في البنوك التقليدية نفسها، وتخفيض التكاليف والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفية جديدة حفاظا على عملائها الذين تسرب جزء منهم بالفعل للبنوك التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الاسلامية؛
- رفع درجة الوعي بأهمية الصيرفة الإسلامية لدى العاملين والعملاء وعلى مستوى المجتمع ككل؛
- الإقبال الكبير للأفراد من مختلف الشرائح في المجتمعات الإسلامية على الفروع والوحدات والمنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية كبديل للمعاملات الربوية؛
- إن الإقبال المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية سيؤدي على المدى الطويل إلى توسيع العمل المصرفي الإسلامي على حساب التقليدي، وتكوين كيانات مصرفية إسلامية عملاقة تقدم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة؛

كما يضيف بعضهم آثارا ايجابية اخرى:[2]

- نجاح العمل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية ساهم في الترخيص لإنشاء البنوك الإسلامية؛
- اعتراف البنوك التقليدية بنجاح النظام المصرفي الإسلامي بدليل تزايد إقبالها على فتح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وإلغاء القاعدة الرأسمالية القائلة أنه" لا اقتصاد بدون بنوك ولا بنوك بدون سعر فائدة"؛

---

[1] عبد القادر بريش، محمد حمو، **تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية-الحظوظ وامكانيات النجاح**"، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول ازمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الامير عبد القادر،قسنطينة،5-6ماي2009،ص12.

[2] محمد طارق، **تحول بنك university bank الى بنك متخصص في التمويل الاسلامي**، يومية الشرق الاوسط، العدد 11081،السعودي، 2010.

– إن توجه العديد من البنوك التقليدية نحو فتح نوافذ إسلامية من شأنه أن يساهم في توظيف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة وخبرة وكفاءة عالية لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية؛

– انتشار ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الدول الغربية ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشأت فرع للتمويل الإسلامي المعروف باسم university islamique Financial وهو أول فرع تابع لبنك university bank يعمل وفقا للشريعة الإسلامية يقدم تمويلا بديلا للقروض العقارية مجازا إسلاميا، وعقود المرابحة والإجارة، كما يستثمر في التمويلات السكنية المرتكزة على عقود المرابحة، ويقدم الفرع أيضا للهيئة الفيدرالية لتأمين ودائع البنوك التابعة للحكومة الأمريكية منتجات ودائع مؤمنة متوافقة والشريعة الإسلامية كما يظهر أثر التحول المصرفي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في إيجاد البديل في كل ما يتعلق بأنشطة البنك المتحول في الموارد وأساليب الاستثمار والمنتجات المصرفية، وفي التعامل مع البنوك الأخرى.

ثانيا : الآثار السلبية لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

يعد تحول البنوك التقليدية بشكل فروع إسلامية، أو نوافذ متخصصة خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي إلا أنه قد يترتب عنها آثار عكسية لها نتائج سلبية نوضحها فيما يلي[1]:

– إن موافقة البنوك المركزية على إنشاء البنوك الربوية لفروع إسلامية يثير تساؤلا هاما عن كيفية فهم تحفظ البنوك المركزية على نشاط البنوك الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للبنوك الربوية بفتح فروع إسلامية؛

– تماطل مالكي البنوك الربوية على بذل المزيد من الجهود لتحويل تلك البنوك إلى الالتزام الكامل للتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وهو ما أثبتته العديد من التجارب؛

– قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل البنوك التقليدية إلى إعاقة إنشاء بنوك إسلامية جديدة، أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها؛

– إن تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع البنوك الربوية من شأنه أن يشوه العمل المصرفي الإسلامي لاشتباهه بالربا.

استخلاصا مما جاء يتبين من آثار تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية أن أكثرها إيجابية كون التوجه نحو الصيرفة الإسلامية أثبت وجوده في الإطار العملي وهو السائد في البنوك العربية والغربية

[1] فهد الشريف، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

وأن الآثار السلبية تنحصر في التحول بالفروع والنوافذ في حالة عدم الالتزام بالضوابط الشرعية فقط، ونضيف إلى هذا بأن التحول هو خطوة مشجعة نحو التحول الكامل إلى نظام مصرفي خال من الفوائد.

المبحث الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الاسلامية في الجزائر

في السنوات الأخيرة، حاولت الجزائر إضفاء صبغة قانونية على العمل المصرفي الإسلامي من خلال سلسلة من الإصلاحات، بما في ذلك إصدار النظام رقم 18-02 الذي يعدل لأول مرة النظام المعني بالصيرفة الإسلامية في البلاد منذ الاستقلال، وتلاه النظام رقم 20-02 الذي كان يحمل تفاصيل أكثر ويشدد على الجوانب العملية للصيرفة الإسلامية.

ومع ذلك، بقي جانب مهم من عمل البنوك الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي وتفاصيل عملها خارج نطاق التعامل في النظم السابقة.

وبناءً على هذا الوضع، جاء القانون النقدي والمصرفي الجديد الذي صدر في عام 2023 ليعالج جزءً من هذه العلاقة المهمة، ويحدد الآليات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتنظيم عمل البنوك الإسلامية في إطار السوق النقدي، وكذلك لتحديد علاقتها مع البنك المركزي وكيفية التفاعل بينهما.

المطلب الاول: النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها

في ظل تزايد الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أصدر البنك المركزي الجزائري النظام رقم 20-02 في عام 2020 لتنظيم عمليات الصيرفة الإسلامية، يهدف هذا النظام إلى وضع إطار قانوني يحدد العمليات المالية المسموح بها ويضمن توافقها مع الأحكام الشرعية، مما يعزز الشفافية والثقة في النظام المالي الإسلامي. كما يسعى النظام إلى حماية حقوق العملاء والمستثمرين، وتشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية، مما يسهم في تطوير القطاع المالي الإسلامي في الجزائر وتعزيز مكانتها كمركز مالي إسلامي.

إن وجود صيرفة إسلامية وشباك صيرفة إسلامية وعمله لا يمكن أن يستمر في ظل فراغ قانوني حتى وإن وجد في مرحلة ما على سبيل جس النبض أو الدراسة والتجربة والمتابعة، بحيث منذ السماح بممارستها في الجزائر منذ 1990 كانت تعمل في ظل قانون النقد و القرض 90-10 والتعديلات المختلفة التي أجريت عليه على فترات، والذي كان لا يتناسب وطبيعتها من حيث مبادئ ومضمون خدمات المصرفية الإسلامية، لكن عملية التنظيم والتقنين هي عملية حتمية، وهذا ما حدث في الجزائر، وذلك لأول مرة من خلال ترسيمها بالنظام رقم 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، المتضمن لقواعد

ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية[1]،والتي ذكرت في المواد 3 و5 منه، والمعرب عنها بـــ "شباك المالية التشاركية"، ذلك النظام الذي تم إلغاؤه واستبداله بموجب النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي عبر عنها بعبارة "شباك الصيرفة الإسلامية"، في المواد ،16 ،17 ،18 20 و21 منه.

عرفت المادة 17 من النظام رقم 2020 – 02 شباك الصيرفة الاسلامية بأنه:" هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلفة حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية"[2].

وبالتالي فهو عبارة عن قسم أو إدارة تابعة لمؤسسة قائمة متمثلة في بنك أو مؤسسة مالية، تتضمن أقسام أخرى تقدم خدمات أخرى تختلف عن الخدمات التي يقدمها شباك الصيرفة الإسلامية، ولتمييز الشباك المعني عن الأقسام الأخرى استكملت المادة 17 لتوضيح ذلك ولتبني الاستقلالية المالية له بالتعبير على أنه يجب أن يكون الشباك مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية والفصل الكامل بين محاسبة كل منهما وما يترتب عن ذلك من حصيلة أو بيانات مالية، وأيضا بالنسبة لحسابات الزبائن لكل منهما[3].

بهدف ضمان استقلالية الصيرفة الإسلامية، تمت صياغة المادة 18، وقد تم ذلك من خلال تشكيل هيكل تنظيمي إداري خاص بها، وتعيين موظفين مخصصين لهذا الغرض. يهدف ذلك إلى منع التداخل الذي قد يحدث بين الأنظمة المالية الإسلامية والتقليدية، خاصة فيما يتعلق بالموارد والمصروفات والعوائد. يتعين على البنوك أو المؤسسات المالية اتباع إجراءات محددة لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك الصيرفة المالية الإسلامية، وذلك كجزء من الملف الذي يجب تقديمه إلى بنك الجزائر للحصول على ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. يتضمن هذا الإجراء العديد من الوثائق، مثل شهادة المطابقة لأحكام الشريعة من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وبطاقة وصفية للمنتج، ورأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وفقًا لما نصت عليه المادة 16 من النظام رقم 20-02.

---

[1] الملاحظ أنه تم تعديل التسمية من الصيرفة التشاركية في النظام الملغي إلى الصيرفة الاسلامية في النظام الجديد حسب مطالبات العديد من الفاعلين في مجال الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

[2] بنك الجزائر، النظام رقم 2020 02- المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس سنة 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية،https://www.bank-of-algeria.dz/reglement-2020/arabe.pdf، تاريخ الاطلاع 29-04-2024.

[3] د. أحمد طوايبية، الإطار القانوني والشروط البنكية لشباك المعاملات الإسلامية حالة القرض الشعبي الجزائري، اعمال الملتقى الدولي اكتوبر2022، ص138.

لكن هذا الإطار القانوني لشباك الصيرفة الإسلامية، المتمثل في النظام رقم 20-02 الخاص بالصيرفة الإسلامية يخضع للقوانين والتنظيمات التي تحكم البنوك التقليدية، بحيث أن وجود هذا النظام أساسا أتى بمقتضى الأوامر والقوانين والتنظيمات المشرعة في الجزائر والتي تحكم النظام الاقتصادي الجزائري (التجاري والمالي والنقدي) والمذكورة في أعلى وثيقة النظام رقم، 20-2020 وإذ نشير إلى ذلك حتى نوضح أن مسألة الاستقلالية من حيث النصوص والتطبيق هي مسألة جزئية ولكنها مهمة، إذ أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعمل في محيط قانوني واقتصادي خاص ناهيك عن الجانب الاجتماعي والثقافي وحتى الأخلاقي، وتلك الجوانب كلها تؤثر سلبا أو إيجابا على رواج وفاعلية ومردودية الخدمات المصرفية الإسلامية.

إن ممارسة النشاط المصرفي الجزائري بتقديم الخدمات المصرفية المختلفة للزبائن يتم في إطار المنافسة المنضبطة بالقوانين والإجراءات التي تضمن من جهة المنافسة ومن جهة أخرى سلامة النظام المصرفي وديمومته من الوقوع في المخاطر التي يمكن أن تهدد النظام المصرفي والاقتصاد ككل وأيضا حقوق الزبائن.

لقد بينت المادة 2 من النظام المذكور أعلاه المقصود بالشروط البنكية على أنها المكافآت والتعريفات والعمولات المطبقة على العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، وأوجبت المادة 4 منه خضوع تسويق أي منتج جديد أو خدمة بنكية من طرف البنوك أو المؤسسات المالية لترخيص مسبق يصدر من بنك الجزائر، وتلزم المادة 9 منه جميع البنوك والمؤسسات المالية تبليغ زبائنها والجمهور عن طريق كل الوسائل بالشروط البنكية التي تطبقها على العمليات المصرفية التي تقدمها، وتتضمن شروط استعمال الحسابات المفتوحة وأسعار الخدمات المختلفة التي تسمح بها وكذا الالتزامات المتبادلة بين البنك وزبونه، وإضافة إلى النشر بالوسائل المختلفة الإلكترونية أو الورقية يجب على المؤسسات المعنية تحديد تلك الشروط في عقد فتح الحساب أو في المستندات المرسلة لهذا الغرض.

في المادة 13 منه تم التوضيح على أن تحديد المعدلات يكون حرا من قبل البنوك والمؤسسات المالية إلا أنه يكون مقيدا بعدم تجاوز الحد الذي حدده بنك الجزائر، ومن جانب آخر حددت المادة 14 منه الخدمات

المصرفية القاعدية التي يتعين على البنوك تقديمها مجانا، وهي:- فتح وإقفال الحسابات بالدينار،

- منح دفاتر الشيكات،
- منح دفاتر الادخار،

- منح بطاقات بنكية(داخلية)،
- عمليات الدفع نقدا لدى البنك الموطن،
- إعداد وتسليم أو إرسال، عند الاقتضاء ، كشف حساب سنوي للزبون،
- الاطلاع على الحساب عن بعد،
- عملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.

وبالنسبة لتحديد تعريفات وعمولات عمليات التجارة الخارجية وتحويل المداخيل فيتم بتعليمة من بنك الجزائر حسب المادة 15 منه.

المطلب الثاني: القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

بعد عشرين سنة من صدور قانون النقد والقرض وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار السلبية للأمر رقم 17-10، حاولت السلطة السياسية في الجزائر معالجة هذه الاختلالات وتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم في رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جاء هذا القانون من خلال فتح نقاش وتمريره إلى تزكية على عكس 20 سنة التي كانت تمرر من خلال أوامر رئاسية، لقد جاء القانون رقم 23-2009 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق النقدي والمصرفي بمثابة إلغاء الأمر 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003، أي انه تعتبر المرحلة الثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية التي تشهدها الجزائر و جاء هذا القانون في 167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب.

دوافع القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

يمكن إبراز أهم الدوافع لتبني هذا القانون فيما يلي[1]:

1. **الدافع السياسي:**

يدخل هذا التشريع الجديد ضمن التعهدات 54 التي تقدم بها رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي، ومعالجة التدخلات المتكرر للسلطة التنفيذية في القرارات النقدية للبلاد، وتعزيز التشاور بين الطبقة الذي جاء بأمر رئاسي، ورغبة من أعلى السلطة في الجزائر بالقطيعة مع السياسات السابقة وتعزيز الحوار والانفتاح أكثر على المشاكل والطموحات الشعبية التي تجلت خصوص في فتح مكاتب الصرف والانفتاح على الصيرفة الإسلامية.

[1] رنان مختار، "**الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09**"، مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد06، العدد01، جامعة الاغواط، الجزائر، 2023، ص287.

2. الدافع الاقتصادي:

جاء القانون في ظل رغبة الدولة الجزائرية في تنويع القطاع الاقتصادي بعيد عن المحروقات من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، عن طريق المزيد من الانفتاح المالي وإصلاح نظام الصرف والاستفادة من التطور التكنولوجي والمالي الحاصل في القطاع النقدي والمصرفي العالمي بالاعتماد على العملة الرقمية وسائل الدفع الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية في معالجة الأزمات المصرفية تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي، مع الرغبة في تعزيز الشمول المالي في البيئة النقدي و المصرفية الجزائرية في ظل توجه الدولة في فتح رأس المال البنوك العمومية من أجل زيادة تنافسيتها، ومن أجل مساهمة أكبر للقطاع النقدي والمصرفي في الديناميكية الاقتصادية التي ستشهدها الجزائر .

3. الدافع القانوني:

إن القانون رقم 23-09 جاء لمعالجة الاختلالات القانونية في القوانين السابقة في مجال الصرف؛ والنشاط المصرفي خاصة الصيرفة الإسلامية، من خلال إضفاء الطابع القانوني الخاص بها نظرا لخصوصية عملياتها مع إعطاء البعد القانوني لمجال الحوكمة والرقابة المصرفية واسترجاع هامش استقلالية بنك الجزائر وتعزيز صلاحياته ومواكبة المجلس النقدي والمصرفي لكل التطورات الحاصل في المجال النقدي وتمكينه من كل الأدوات القانونية التي تعزز سلطته في إدارة السياسة النقدية في البلاد، دون إغفال الثَّغرات القانونية الخاصة بمعالجة الأزمات المصرفية أو الأزمات التي يمكن أن تمر بها البنوك العاملة في الجزائر، بهدف المحافظة على النظام المصرفي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي.

أهداف القانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون لتحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والإمكانيات الكبيرة للجزائر، لعل من أبرز هذه الأهداف نجد[1]:

- التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي؛
- إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف؛
- العمل على تعزيز الحوكمة في كل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر؛

[1] وزارة العلاقات مع البرلمان، وزير المالية يعرض مشروع القانون النقدي والمصرفي امام اعضاء لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني، https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/?page=activites&id=222

- العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني؛
- . يهدف القانون إلى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة؛
- العمل على إعداد استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي؛
- يهدف هذا القانون أيضا إلى إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لكي تصبح أكثر فاعلية؛
- ويهدف إلى إضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكييف القوانين بما يلائم منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- توسيع رقمنة المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار؛
- الرقمي الجزائري الذي يصدره ويديره البنك الجزائر.

قراءة وتعقيب على القانون النقدي والمصرفي في الجانب المتعلق بالصيرفة الإسلامية:

أهم التعديلات التي جاء بها القانون النقدي والمصرفي الجديد، الذي يلغي الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض:[1]

- تعزيز حوكمة وصلاحيات كل من بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، والبنوك والمؤسسات المالية، من خلال إعادة اعتماد نظام العهدة أربع سنوات لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ، قابلة للتجديد مرة واحدة ما من شأنه إرساء مصداقية، أفضل تحقيق الاستقرار في التسيير واستقلالية أكبر لبنك الجزائر في أداء مهامه[2].

- إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات البنكية لا سيما الصيرفة الإسلامية والتمويل الأخضر، وهي أحكام من شأنها ضمان نجاعة أكثر للسياسة النقدية وتعزيز انتقالها.[3]

- إعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض من خلال توسيع تركيبته وتوسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض مما يمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية حيث توسع صلاحياته لاعتماد البنوك الاستثمارية والبنوك الرقمية ومقدمي خدمات الدفع والوسطاء المستقلين ويرخص بفتح مكاتب الصرف المادة[4].

---

[1] عرض مشروع القانون النقدي والمصرفي، https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/?page=activites&id=222.

[2] المادة 13 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27-06-2023.

[3] المادتان 42و43،من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27-06-2023.

[4] المادتان 63و89 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27-06-2023.

– يجعل هذا القانون من اللجنة المصرفية السلطة الإشرافية الوحيدة المخولة للبث في مخالفات أحكام هذا القانون ولوائحه فيما يخص التعرض للمخاطر لاسيما خطر القرض، وكذا أعمال التسيير المترتبة عنها.[1]

– لا يمكن الطعن في قرارات اللجنة المصرفية إلا لدى المحكمة الإدارية للاستئناف لمدينة الجزائر خلال الآجال المحددة لأحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية[2].

– تقوية آليات المتابعة والمراقبة، لاسيما من خلال إنشاء لجان جديدة كلجنة الاستقرار المالي، المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات واللجان الوطنية للدفع والتي تتمثل مهمتها الأساسية في إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، بهدف تعزيز التعاملات المصرفية وتقوية الشمول المالي[3].

– الأخذ بعين الاعتبار انعكاسات التطور التكنولوجي على القطاع المصرفي، من خلال إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي (المادة (02) التي يطورها بنك الجزائر ويصدرها ويسيرها ويراقبها وتسمى "الدينار الرقمي الجزائري"، الذي سيشكل في نهاية المطاف دعما للشكل المادي للعملة النقدية[4].

– إرساء وتأطير الطابع اللامادي في التبادلات مع البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع[5].

– توسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن ومراقبة أنظمة الدفع لتشمل نظم المقاصة والتسوية وتسليم الأدوات المالية[6].

– تنص المادة 63 من المشروع على إنشاء بنوك رقمية وهيئات تسمى "مقدمو خدمات الدفع Psp"، والتي يمكن تأسيسها على شكل شركة أسهم أو شركة أسهم مبسطة أو شركة ذات المسؤولية المحدودة[7].

– توسيع إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالقرض من خلال انخراط هيئات القروض الأخرى، غير الخاضعة لإشراف بنك الجزائر في مركزية المخاطر[8]

---

[1] المادتان115و119 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023

[2] المادة118 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023.

[3] المادة162من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023.

[4] المادة02من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023.

[5] المادة37 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023.

[6] المادة57من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023.

[7] المادة63من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023.

[8] المادة109 من القانون النقدي والمصرفي رقم 23–09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27–06–2023.

خلاصة الفصل الأول:

نظرًا لتوجه شريحة كبيرة من المجتمع نحو الصيرفة الإسلامية، اضطرت البنوك التقليدية إلى الدخول في هذا السوق من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك وفروعها لاستقطاب العملاء.

في الفصل الأول من هذه الدراسة، تناولنا تعريف النوافذ الإسلامية، وسردنا تاريخ نشأتها، والأسباب التي أدت إلى ظهورها، مما يوفر صورة أوضح عن هذه الآلية. ثم قمنا بتوضيح أهداف هذه النوافذ وأهم الخصائص التي تضبطها، مما يساعد القارئ على فهم دور هذه النوافذ في الصيرفة الإسلامية. بعد ذلك، استعرضنا المتطلبات اللازمة لفتح هذه النوافذ لضمان سير عملها بشكل منتظم.

خصصنا المبحث الثاني من الفصل الأول للتحديات التي تواجه عمل النوافذ الإسلامية، بالإضافة إلى عوامل نجاحها والآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عنها.

إلى جانب ذلك، تطرقنا أيضًا إلى الجوانب القانونية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد :

يعتبر هذا الفصل الإطار الميداني لدراستنا حيث سنتعرف في هذا الفصل على البنوك محل الدراسة (TRUST,BEA,BNA,BADR,CPA) باعتبارها عينة للدراسة، وذلك لما تقدمه من خدمات مصرفية عبر شبابيك الصيرفة الاسلامية، وبالاعتماد على نتائج التحليل الكيفي لدليل المقابلة سيتم اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية التي تساهم في الاجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية. وبناءً على ذلك تم تقسيم هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

المبحث الثاني : تحليل نتائج المقابلات

المبحث الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

سنتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية عن كل من: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR،والبنك الوطني الجزائريBNA،القرض الشعبي الجزائريCPA،البنك الخارجي الجزائريBNA،وبنك ترست TRUST.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

أولا: تعريف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وذلك بهدف المساهمة في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي وترقيته وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري وبعد صدور قانون النقد والقرض 03-90 تم من خلاله منح استقلالية أكبر للبنوك العمومية ومن خلاله تم إلغاء نظام التخصيص الذي سمح للبنك في توسيع دائرة نشاطه ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي، كما شهدت هذه المرحلة 900-92 تعميم استخدام الإعلام الآلي وبرنامج "سي بي " نظام المقاصة وكذا الانخراط في نظام "السويفت " العالمي لتسهيل عمليات التجارة الخارجية وكذا الدخول في عالم النقد الآلي من استعمال بطاقات السحب البنكية وكذا الموزعات الألية للنقود عبر الوكالات المحلية.

حاليا يحتوي بنك الفلاحة والتنمية الريفية على 339 وكالة محلية للاستغلال و39 مجمع جهوي للاستغلال ومنذ إصدار النظام20-02 الذي يحدد آليات سيرورة النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بفتح 58 شباك صيرفة إسلامية عبر مختلف الوكالات المحلية وكذا فتح 3 وكالات حصرية ومتخصصة في الصيرفة الإسلامية.

تتمثل مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

-معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض الصرف والصندوق؛

1 الموقع الالكتروني الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، www.badr.dz

- فتح الحسابات واستقبال الودائع والمشاركة في عمليات الادخار؛

-تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وخلق خدمات ومنتجات جديدة والعمل على تطويرها؛

-تطوير شبكته والمعاملات النقدية.

-تطبيق سياسة الشمول المالي من خلال استقطاب جميع فئات المجتمع؛

-الاستفادة من التطورات العالمية في المجال المصرفي

-تطوير قدرات تحليل المخاطر؛

-تطبيق معدلات الفائدة تتماشى وتكلفة الموارد؛

-عصرنة البنك والرفع من نسبة الائتمان وتحقيق الكفاءة البنكية وتقوية تنافسيته؛

-احترافية وتكوين العمال وفق المعطيات الجديدة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة برج بوعريريج

الشكل (1):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

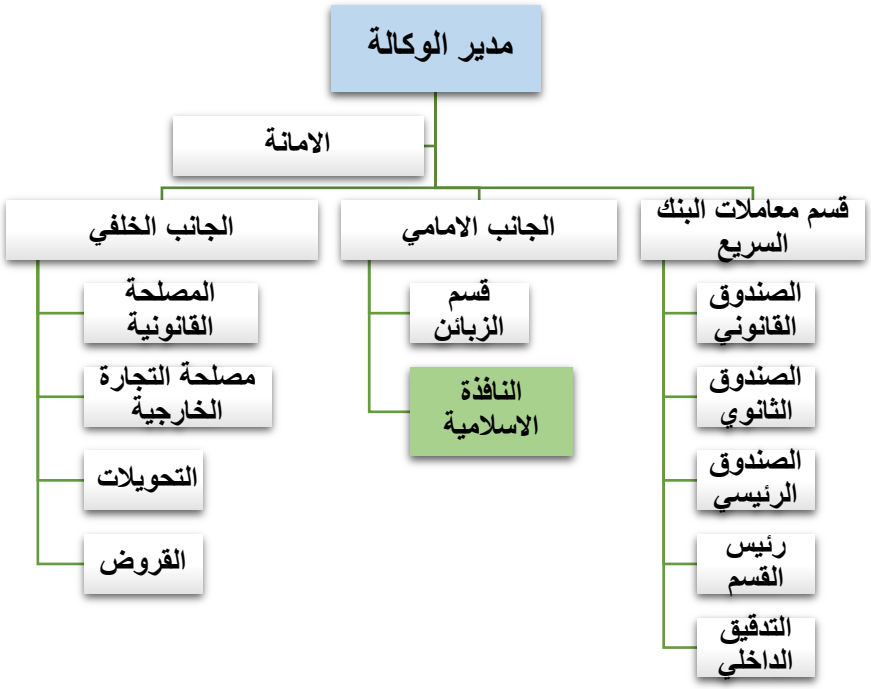

المصدر:من اعداد الطالبتين استنادا الى المعلومات المقدمة من طرف وكالة برج بوعريريج

المطلب الثاني: تعريف البنك الوطني الجزائري BNA

أولا: تعريف ومهام البنك الوطني الجزائري[1] BNA

لم يكن للجزائر نظام بنكي وطني بعد الاستقلال ولكن في نهاية 1962 قامت بتأسيس أول بنك وهو البنك المركزي الجزائري في 13/12/1962، وتم إنشاء البنك الوطني الجزائري في إطار اعتماد الدولة الجزائرية على تأميم قطاع البنوك وهذا بموجب الأمر رقم 66 – 178 المؤرخ في 13/06/1966، وهو أول بنك في الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة اقتصادية ذات أسهم و مؤسسة عمومية مقرها الاجتماعي بالعاصمة، و ذات رأس مال مقدر بـــ41.6 مليار دينار وذلك بعد عملية الإصدار للاسهم مقدر حجمها بحوالي 27000 سهم بواقع مليون دينار للسهم وذلك حسب الإحصائيات المعلنة بتاريخ جوان 2009 على الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك، ويضم حاليا 277 وكالة موزعة على 17 مديرية جهوية لاستغلال وأكثر من 31 وكالة رئيسية، ونظرا للإمكانيات المادية والبشرية التي يتمتع بها البنك الوطني الجزائري وكذلك توفره على الحد الادنى من الشروط التي سمحت له بأن يكون أول بنك يسلم له الاعتماد من طرف البنك العالمي وهذا بتاريخ 1995/09/05.

تتمثل مهام الوكالة البنكية التابعة لبنك الوطني الجزائري في:

–منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ماعدا الصيد البحري السياحة والصناعات التقليدية لان ذلك من مهام القرض الشعبي الجزائري؛

–يلعب دور البنك المراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية؛

–تمويل عمليات التجارة الخارجية؛

–إنشاء وتسيير الخزائن الحديدية؛

–معالجة كل عمليات الصرف، نقدا أو لأجل؛

–استقبال الودائع من الجمهور، ومختلف المؤسسات عن طريق الحساب أو غيره، تحت الطلب أو لأجل، وكذا إصدار اذونات وسندات الخزينة؛

[1]-الموقع الالكتروني الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.dz

-تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج

الشكل (2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة برج بوعريريج

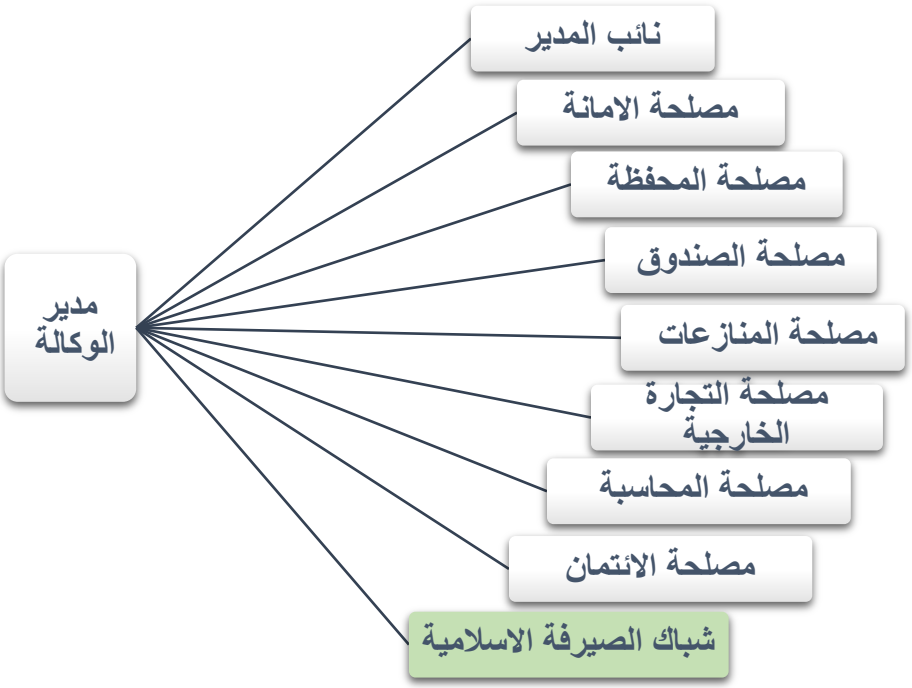

المصدر: من اعداد الطالبتين استنادا الى المعلومات المقدمة من طرف وكالة برج بوعريريج

المطلب الثالث: القرض الشعبي الجزائريCPA

أولا: تعريف ومهام القرض الشعبي الجزائري CPA[1]

ان بنك القرض الشعبي الجزائري هو ثاني بنك جزائري ظهر بعد الاستقلال، تم تأسيسه كبنك الودائع بموجب المرسوم 336/66 الصادر في 29ديسمبر 1966.

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التي تقوم بمنح القروض واستطاع تقديم أكبر الخدمات ذات الجودة لزبائن، يتمثل شعار البنك في البنك" في استماعكم"، كما قام بنك القرض الشعبي الجزائري بمنح قروض قصيرة الأجل ابتداء من سنة 1971 ، وتبع لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، وكذلك قطاع الصيد والمهن

[1]-الموقع الالكتروني الرسمي للقرض الشعبي الجزائري، www.cpa.dz

الحرة . ومن هنا فإن القرض الشعبي الجزائري يمارس جميع العمليات البنكية كبقية البنوك الجزائرية بالإضافة إلى تمويل القطاع العام والخاص. كما ينشط بنك القرض الشعبي الجزائري حاليا بصفته بنك دولي في ميدان بنك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة الموزعة على كامل التراب الوطني، كما أنه يجمع بين حضوره المحلي والتفتح على

العالم بفضل مراسيله البنكيين من أسمى المراتب.

أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية مؤسسة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري منذ 22/02/1989، تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

تتمثل مهام بنك القرض الشعبي الجزائري في:

-توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات خاصة التجارة الخارجية - .مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير المنتجات المصرفية والاعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة - .دراسة السوق المصرفية وتجزئتها حسب سلوك واحتياجات ورغبات زبائنه - .تحسين العالقات مع الزبائن خاصة من خلال اللباقة وحسن معاملتهم من طرف موظفي البنك. التسيير الديناميكي لخزينة البنك - .التطوير التجاري بإدخال وذلك تقنيات جديدة في مجال التسيير والتسويق.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج

الشكل(3)الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج

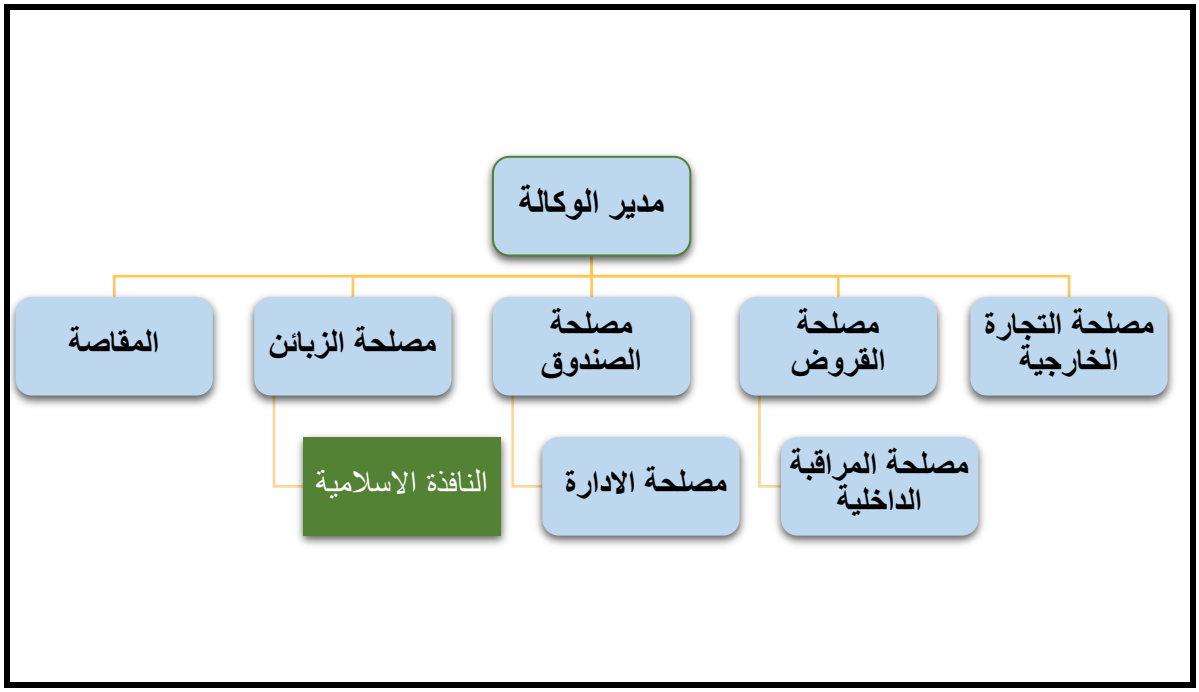

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج

المطلب الرابع: تعريف البنك الخارجي الجزائريBEA

اولا: تعريف ومهام البنك الخارجي الجزائري BEA[1]

تأسس في أول اكتوبر من سنة 1967 بموجب المرسوم 204-67 يعتبر من بين البنوك التجارية التي أفرزتها الاصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة الجزائرية على المنظومة البنكية الموروثة عن النظام الفرنسي والتي تم توجيهها اتجاهات محددة لتحقيق أهداف معينة، وللإشارة فإن بنك الجزائري يملك عدة وكالات متواجدة ومتنوعة عبر مختلف ولايات الوطن والتي تقدر ب(101) وكالة وخاصة تلك الولايات التي مناطق صناعية ومناطق إنتاج محروقات أما فيما يخص عدد موظفيها فيتراوح بين 4000, 5000 شخص بين مديرين ومشرفين وأعوان تحكم وأعوان تنفيذ حيث يعد البنك الخارجي من البنوك الاكثر ترتيبا وانسجاما ويعد مصطلح (BEA) اختصارا لـــ Banque Exterieur d'Algérie ، كما يبلغ إجمالي رأسماله 230000000000000.

يتولى البنك تقديم خدمات متنوعة في شتى مجالات التوظيف المتوفرة له وكذلك تمويل مختلف فعاليات الاقتصاد القومي ومن بين هذه الخدمات والوظائف، تسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الدول الأخرى، تقديم خدمة مركزية تتعلق بالمعلومات الاقتصادية الخاصة بالهيئات الأجنبية للمؤسسات المعنية بالتعامل معها عن طريق اقامة وكالات وفروع البنك من خارج الوطن، إبرام العقود الخاصة بالقروض مع العملاء الأجانب وذلك بتطوير وتنفيذ المعاملات التجارية مع البلدان الأجنبية، تشجيع التجارة الخارجية بالمساهمة في ترقية الصادرات من السلع المصنعة وأيضا تمويل العمليات الإنتاجية على المدى القصير، إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين، منح قروض قصيرة الأجل للقطاع العام والخاص ومنح القروض الطويلة والمتوسطة الأجل من قبل البنوك الاخرى، خصم الأوراق التجارية وخصم العملات.

[1] الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائريwww.bea.dz

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج

الشكل(4) الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج

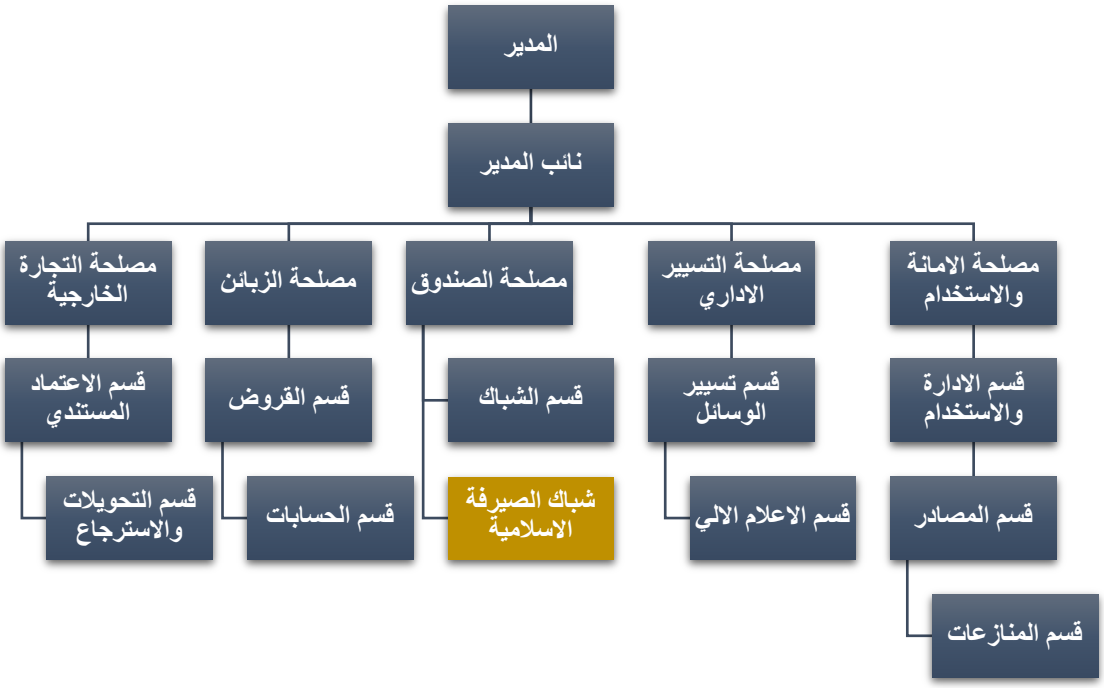

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من البنك الخارجي الجزائري وكالة برج بوعريريج

المطلب الخامس: تعريف بنك ترست TRUST

اولا: تعريف ومهام بنك ترست[1]

يعد ترست بنك الجزائر من أهم البنوك الخاصة التي تنشط في الجزائر وهذا لكونه قادرا على جذب أكبر عدد من الزبائن نظرا للخدمات الجيدة التي يقدمها، وعلى الرغم من قصر فترة عمله إلا أنه حقق لنفسه مكانة جد هامة وسط القطاع المصرفي الجزائري.

هو عضو فيHOLDING INVESTMENTS NEST (، GROUP LTD)التي تتخذ من قبرص لها مقرا حيث أغلبيتها ملك لأفراد الأسرة "أبو نحل" حيث تستثمرHOLDING INVESTMENTS NEST (، LTDA GROUP)، في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية أو المالية والتأمين وإعادة التأمين والتطوير العقاري والصناعة والسياحة .المجموعة موجودة من خلال شركاتها الفرعية في

1-الموقع الرسمي لبنك ترست https://www.trustbank.dz/

22دولة بما في ذلك: الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، إنجلترا، قطر، قبرص، البحرين، الأردن، لبنان، فلسطين، المملكة العربية السعودية....، الخ.

بالنسبة لترست بنك الجزائر TBA هو بنك برأسمال خاص يخضع للقانون الجزائري. بدأ النشاط في أفريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون د.ج تم زيادته من السنة التاسعة للتشغيل، أي في عام 2012 إلى 13 مليار د.ج.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك ترست وكالة برج بوعريريج

الشكل(5)الهيكل التنظيمي لبنك ترست وكالة برج بوعريريج

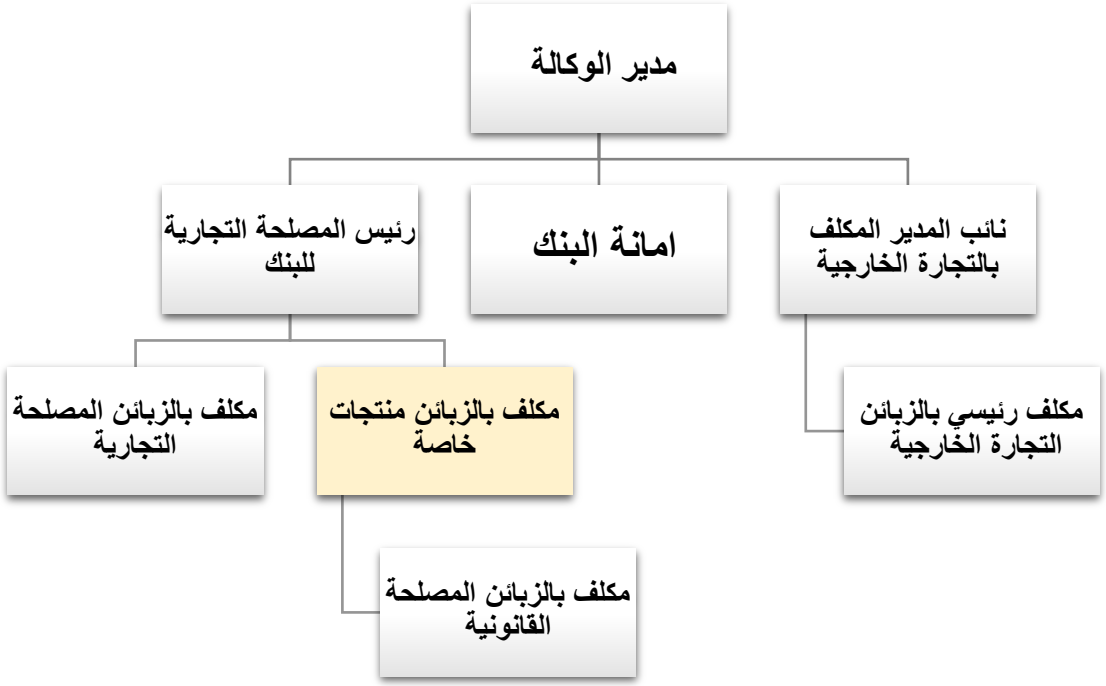

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من بنك ترست وكالة برج بوعريريج

المبحث الثاني: تحليل نتائج المقابلات

في هذا المبحث سيتم عرض ومناقشة اجوبة اسئلة دليل المقابلة مع تحليلها كيفيا

المطلب الأول: المقابلة كأداة لاستكشاف واقع وآفاق تطور النوافذ الإسلامية في الجزائر

في دراسة واقع وآفاق تطوير النوافذ الإسلامية في الجزائر، تعتبر المقابلة أداة هامة لفهم واستكشاف أهم التحديات والفرص من وجهة نظر المسؤولين والإطارات في البنوك الخمسة محل الدراسة (BNA،BADR ، CPA، BEA، TRUST). من خلال المقابلة، يمكن الحصول على معلومات مفصلة حول التحديات القانونية والإدارية والشرعية، وتحديد المعوقات المتعلقة بتكوين الموظفين، وفهم تأثير فتح البنوك التقليدية لنوافذ إسلامية. تساعد هذه المعلومات في تقديم توصيات عملية لتطوير النوافذ الإسلامية وتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في الاقتصاد الجزائري.

أولا: تعريف المقابلة:

المقابلة هي أداة جمع البيانات التي يتم فيها طرح أسئلة معدة مسبقًا على المبحوثين للحصول على إجابات شفهية، مما يتيح للباحث فهم وتفسير المواقف والآراء والسلوكيات الشخصية.

ثانيا: أهمية المقابلة[1]:

للمقابلة أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– رؤى ووجهات نظر قيمة: المقابلات البحثية توفر رؤى ووجهات نظر قيمة حول موضوع البحث، مما يفيد الباحث في تحديد النتائج والاستنتاجات.

– دور حيوي في البحث العلمي: المقابلة تعد من أهم العناصر في البحث العلمي، لها دور حيوي وفعال باعتبارها أداة من أدوات البحث العلمي، إذ أنها بمثابة الوسيلة التي يجمع من خلالها الباحث المعلومات حول موضوع الدراسة.

– مصدر بيانات مباشرة: المقابلات البحثية مصدر بيانات مباشرة من المصدر، مما يتيح للباحث جمع البيانات الأولية والثانوية مباشرة من الأشخاص الذين تجري معهم المقابلة.

– تعدد أنواع المقابلات: المقابلات البحثية تتميز بتعدد أنواعها، منها المقابلات الفردية والجماعية، مما يتيح للباحث اختيار النوع المناسب لدراسته.

– مصدر بيانات مباشرة من المصدر: المقابلات البحثية مصدر بيانات مباشرة من المصدر، مما يتيح للباحث جمع المعلومات مباشرة من الأشخاص الذين يجري معهم المقابلة.

[1] www.maktabtk.com 2024-01-9 ،تاريخ الاطلاع

إن السبب الرئيسي لاعتمادنا على أسلوب المقابلة كأداة في دراستنا هذه هو تقديرنا أنها الأسلوب الأكثر ملاءمة، وذلك ما استخلصناه مع أول لقاء لنا مع موظفي البنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج اسئلة دليل المقابلة.

1.عرض وتحليل نتائج السؤال الاول:

تمت صياغة السؤال الاول من دليل المقابلة كالاتي: "**ما هو واقع النوافذ الاسلامية في الجزائر؟**"

والهدف من طرح هذا السؤال هو استكشاف مدى نجاح الصيرفة الاسلامية في الجزائر وتحليل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تقييم التطورات والتحديات التي تواجهها.

وانطلاقا من اجابات المبحوثين فاغلبهم اشارإلى وجود اهتمام متزايد وتطور مستمر في مجال النوافذ الإسلامية في الجزائر حيث يبدو أن هناك اقبالًا من قبل المواطنين على هذه الخدمات المالية الإسلامية، خاصة فيما يتعلق بالودائع والاستفسارات حول التمويلات الإسلامية المتاحة. كما تشير إلى أن هناك جهودًا تبذل من قبل الحكومة الجزائرية لتعزيز هذا القطاع وتسهيل التعاملات المالية بمبادئ الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، يبقى التحدي في التوعية وزيادة الوعي بين الجمهور بخدمات النوافذ الإسلامية وفوائدها، وهذا ما يمثل تحديًا يحتاج إلى مزيد من الجهود لتحقيقه.

2.عرض ومناقشة نتائج السؤال الثاني:

تم طرح السؤال الثاني كالآتي:" **ما هي اهم التحديات التي يواجهها شباك الصيرفة الاسلامية في مؤسستكم؟**"

يهدف الى فهم وتحليل العوائق التي قد تعترض تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية في البنك، يمكن أن يساعد هذا السؤال في تحديد المشكلات والتحديات التي قد تكون موجودة.

وقد اجمع المبحوثين على ان اهم التحديات تتنوع بين التنظيمية، والتنافسية، والثقافية، حيث:

-التحديات التنظيمية: تمت إلى غياب هيئات الفتوى الشرعية ونقص التأطير القانوني والتنظيمي يظهر أن هناك تحديات في البنية التنظيمية والتشريعات المحلية التي تؤثر على تطبيق الصيرفة الإسلامية.

-التحديات التنافسية: التي يواجهها شباك الصيرفة الإسلامية من خلال المنافسة مع البنك الام تعكس الحاجة إلى تقديم خدمات مبتكرة وجودة عالية لجذب العملاء.

-التحديات الثقافية والتوعية: الإشارة إلى عدم الوعي والتثقيف بالصيرفة الإسلامية وعدم الإقبال من العملاء يظهر أهمية التثقيف والتوعية لزيادة القبول والثقة في هذه الصيغ الإسلامية.

وتستدعي استراتيجيات متعددة للتغلب عليها، بما في ذلك التعليم والتثقيف، وتطوير البنية التحتية، وتقديم الخدمات المبتكرة، والتنظيم القانوني.

3.عرض ومناقشة نتائج السؤال الثالث:

تم طرح السؤال الثالث كالآتي: **ما هي اهم التدابير المساعدة على تطوير شباك الصيرفة الإسلامية في مؤسستكم؟**

في ضوء السؤال الثالث الذي يستكمل السؤال الثاني حول كيفية تطوير شباك الصيرفة الإسلامية في المؤسسة، والذي يهدف الى استكشاف الإجراءات والسياسات التي يمكن أن تسهم في تطوير شباك الصيرفة الإسلامية وكيفية تعزيز الخدمات المالية الإسلامية، يمكن فصل الإجراءات المساعدة على تحسين وتطوير هذه الخدمات إلى عدة جوانب:

– دعم البحث والابتكار :يعد الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الصيرفة الإسلامية أمرًا أساسيًا لتحسين الخدمات المالية الإسلامية وتطويرها. يمكن للمؤسسة تخصيص موارد لتشجيع الابتكار وتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

– التثقيف والتوعية :من المهم توعية العملاء بمبادئ وقيم الصيرفة الإسلامية ومفاهيمها. يمكن تنظيم دورات تثقيفية وورش عمل للعملاء لزيادة فهمهم وثقافتهم بخصوص الخدمات المالية الإسلامية وكيفية الاستفادة منها بشكل أفضل.

– التسويق الجيد :يجب على المؤسسة توجيه جهود تسويقية فعالة لمنتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية لجذب العملاء وزيادة قاعدة العملاء المهتمين بالتمويل الإسلامي. يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والحملات الإعلانية لتعزيز الوعي بالخدمات المالية الإسلامية.

– توفير خدمات مالية مبتكرة :يجب على المؤسسة تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تلبي احتياجات العملاء وتتوافق مع متطلبات الشريعة الإسلامية. يمكن تصميم منتجات تمويلية مبتكرة مثل المرابحة والمشاركة والإيجار التمويلي لتلبية احتياجات متنوعة للعملاء.

بالمجمل، رغم وجود بعض الاختلافات في الطرق المقترحة، فإن الهدف النهائي لجميع الإجابات هو تحسين الوعي بالصيرفة الإسلامية وتقديم خدمات مالية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة.

.4عرض ومناقشة نتائج السؤال الرابع

تمت صياغة السؤال الرابع كالتالي: "**في رأيكم، ما مدى استيعاب زبائن البنك مع شباك الصيرفة الاسلامية؟**"

الهدف من طرح هذا التساؤل هو فهم مدى قبول واستيعاب زبائن البنوك لشباك الصيرفة الإسلامية ومدى تفضيلهم لها على الصيرفة التقليدية. من خلال معرفة هذا المدى، يمكن للبنوك تحديد استراتيجياتها وخططها لتطوير وتعزيز خدمات الصيرفة الإسلامية وضمان تلبية احتياجات وتوقعات زبائنها.

أجمعت الإجابات بين التفاؤل والحذر بشأن استيعاب الزبائن لشباك الصيرفة الإسلامية، فهناك إشارات واضحة إلى:

-تزايد القبول: يظهر أن هناك تزايداً في قبول الزبائن للصيرفة الإسلامية كبديل للصيرفة التقليدية، مما يعكس تحولات ثقافية واقتصادية في السوق الجزائري.

-الحاجة إلى التثقيف: هناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود التثقيفية لضمان فهم أعمق وشامل لمفاهيم الصيرفة الإسلامية، حيث يُظهر بعض الزبائن نقصاً في المعرفة.

-التفاوت في الاستيعاب: التفاوت في استيعاب الزبائن يعكس اختلاف مستويات الوعي والفهم، مما يتطلب استراتيجيات توعية مستهدفة ومخصصة لتلبية احتياجات شرائح مختلفة من العملاء.

-استراتيجيات التسويق: أهمية التسويق الفعال لتوضيح فوائد ومزايا الصيرفة الإسلامية وتعزيز ثقة العملاء وجذب المزيد منهم.

بشكل عام، تشير هذه الإجابات إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر في مرحلة نمو وتطور معتبر، مع وجود قبول متزايد من العملاء لكن مع تحديات تتعلق بالتثقيف والوعي والتسويق الفعال.

5.عرض ومناقشة نتائج السؤال الخامس

السؤال الخامس تمت صياغته كالآتي:" **ما هي مقترحاتكم لتعزيز الانفتاح على التمويل الاسلامية؟**"

يهدف هذا السؤال أساسًا إلى تحقيق فهم أعمق للتحديات الحالية، وتحديد أفضل الحلول لمواجهتها، وجمع رؤى متعددة تساهم في تطوير استراتيجيات فعّالة لتحسين قطاع التمويل الاسلامي .

اجمعت اجابات المبحوثين على اهمية تدريب الكوادر البشرية وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة للعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى الاستثمار في التكنولوجيا المالية، حيث ان تدريب الموظفين على مبادئ الصيرفة الإسلامية يعزز من جودة الخدمة المقدمة.وأهم تحدي يمكن ان يواجه هذا الاخير هو الحاجة إلى استثمارات كبيرة في التدريب المستمر للموظفين لضمان مواكبة أحدث التطورات.

وبالمثل، فإن تعزيز التكنولوجيا المالية من خلال التطبيقات المصرفية على الهواتف المحمولة، يمكن أن يسهل الوصول إلى الخدمات المصرفية في أي وقت، مما يزيد من رضا العملاء. ومع ذلك، يمكن أن تواجه تحديات أمنية، حيث يجب ضمان حماية البيانات المالية والشخصية للعملاء من الهجمات الإلكترونية

القرض الشعبي الجزائري يرى تخفيض نسبة هامش الربح يمكن أن يؤدي إلى جذب عدد أكبر من العملاء الذين يبحثون عن بدائل تمويلية إسلامية ذات تكلفة أقل. إن هذا التخفيض قد يواجه تحديات تتعلق بصعوبة تحقيق الأرباح المستهدفة للبنك، مما يستدعي ضرورة موازنة هذا التخفيض مع المحافظة على مستوى مناسب من الربحية لضمان استدامة العمليات المالية.

ايضا بنك الفلاحة والتنمية الريفية اضاف اقتراح تفعيل التجارة الخارجية الإسلامية الذي يمكن أن يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة وزيادة حجم التجارة الخارجية. الا ان هذا التفعيل يتطلب تنسيقًا مع الجهات الحكومية والالتزام باللوائح التنظيمية، مما يمكن أن يكون معقدًا ويستغرق وقتًا طويلاً لتحقيقه بنجاح.

6.عرض ومناقشة نتائج السؤال السادس

السؤال الاخير صيغ كما يلي:" **ماهي افاق البنك فيما يخص فتح فروع خاصة بالصيرفة الاسلامية؟**"

طرح هذا السؤال يهدف إلى الحصول على رؤية شاملة حول خطط واستراتيجيات البنك في مجال الصيرفة الإسلامية، مما يساعد في تقييم التزام البنك بالنمو في هذا القطاع.

أغلب الإجابات التي تم جمعها من خلال الدراسة أشارت إلى توجه عام لدى البنوك الجزائرية نحو التوسع في فتح فروع خاصة بالصيرفة الإسلامية. هذا التوجه يأتي استجابة للطلب المتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، يوجد تفاوت في درجة التوسع والطموح بين البنوك المختلفة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) يتجه هذا البنك نحو تطوير التجارة الخارجية الإسلامية كجزء من استراتيجيته لتعزيز الصيرفة الإسلامية، حيث يسعى إلى فتح وكالات وفروع حصرية تقدم خدمات التمويل الإسلامي بشكل كامل.

البنك الوطني الجزائري (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) والبنك الخارجي الجزائري (BEA): هذه البنوك تعبر عن التزامها بتعزيز النوافذ الإسلامية ضمن فروعها التقليدية، مع خطط لفتح المزيد من الفروع والوكالات الحصرية للتمويل الإسلامي في المستقبل القريب، تهدف هذه الخطط إلى تلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية وتحقيق نمو مستدام في هذا القطاع.

تتنوع الآفاق بين البنوك ما بين التركيز على تعزيز النوافذ الإسلامية في الفروع التقليدية وبين فتح وكالات وفروع حصرية بالتمويل الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، يشمل التطوير التجاري الخارجي ضمن استراتيجيات بعض البنوك، مما يعكس التزامها بتلبية الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية وتحقيق نمو مستدام.

هذه التوجهات تعكس بوضوح الجهود المستمرة لتعزيز النظام المالي الإسلامي في الجزائر وتوسيع نطاقه لتلبية احتياجات العملاء المختلفة.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل توصلت الدراسة الى أن هناك اهتمامًا متزايدًا بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، ولكن هناك تحديات عديدة تواجه عملية تطوير هذا القطاع. من بين هذه التحديات، يمكن ذكر الوعي الضعيف بالمنتجات والخدمات الإسلامية، والتحديات التقنية في تطبيق الصيرفة الإسلامية، وضرورة تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

على الرغم من هذه التحديات، إلا أن هناك إرادة واضحة لتطوير هذا القطاع وتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر.

اوضحت الدراسة أهمية البحث وتوجهه نحو فهم أعمق للصيرفة الإسلامية وتحدياتها، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في النظام المالي الجزائري.

الخاتمة

ان اقامة وفتح نوافذ اسلامية على مستوى البنوك التقليدية، فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الاسلامية، وعامل مهم لجذب الافراد من خلال اقبالهم نحو هذه النوافذ لاستثمار مدخراتهم وتعظيم عوائدهم المالية.

تعتبر النوافذ الاسلامية مشروع طموح ومكسب جدير بالتقدير، واستجابة جزئية لتشجيع العمل المصرفي الاسلامي خاصة بعد اصدار التنظيمين (التنظيم رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. ثم تم الغاؤه واصدار (التنظيم رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. ومؤخرا تم اصدار القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 بمثابة إلغاء الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، أي انه يعتبر المرحلة الثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية التي تشهدها الجزائر.

في انتظار تحقيق الصيرفة الاسلامية في الجزائر، فان نجاح النوافذ الاسلامية يتوقف على الاستجابة لجملة من الاجراءات التي نراها كفيلة لتشجيع انفتاح البنوك التقليدية على العمل المصرفي الاسلامي.

1- اختبار صحة الفرضيات:

-**الفرضية الاولى:** يمكن ان تؤثر التكنولوجيا والابتكار في تطوير النوافذ الإسلامية: هذه الفرضية تبدو معقولة وصحيحة، حيث ان التكنولوجيا المالية وابتكار المنتجات المالية يمكن أن تسهم في تحسين الخدمات المصرفية الإسلامية وزيادة جاذبيتها للعملاء.

- **الفرضية الثانية:** هناك متطلبات قانونية وإدارية، وأخرى شرعية، تحكم العمل بالنوافذ المصرفية الإسلامية: هذه الفرضية صحيحة، حيث إن النوافذ المصرفية الإسلامية تخضع لمجموعة من القوانين واللوائح القانونية والإدارية والشرعية التي تحدد كيفية عملها والمعايير التي يجب أن تلتزم بها.

-**الفرضية الثالثة:** تواجه النوافذ الاسلامية مجموعة من المعيقات كنقص تكوين الموظفين في مجال العمل المصرفي الإسلامي: هذه الفرضية صحيحة أيضًا، حيث إن نقص التكوين والتدريب في مجال العمل المصرفي الإسلامي يمكن أن يكون عائقًا أمام تطوير النوافذ الإسلامية وتقديم الخدمات بشكل أفضل.

-**الفرضية الرابعة:** ان تجربة فتح البنوك التقليدية لنوافذ اسلامية يمكن ان يؤثر ايجابا على ادائها: هذه الفرضية تحتاج إلى تقييم أكثر دقة، حيث أن التحول إلى بنوك إسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية يمكن أن

يؤدي إلى تحسين الأداء إذا ما تم تنفيذه بشكل صحيح ومدروس، ولكن يمكن أن يواجه تحديات كثيرة مثل تكيف البنية التحتية والثقافية والتدريب المناسب للموظفين.

2-نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية:

-هناك إطار قانوني وإداري شامل يحكم عمل النوافذ الإسلامية في الجزائر، مثل النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020.

-يوجد نقص واضح في التكوين والتدريب المتخصص للموظفين العاملين في النوافذ الإسلامية، مما يؤثر سلباً على جودة الخدمات ورضا العملاء.

-أهمية التعاون الدولي والإقليمي لتبادل المعرفة والخبرات في مجال الصيرفة الإسلامية، مما يمكن البنوك الجزائرية من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

-الابتكار في المنتجات والخدمات المالية الإسلامية يعد عاملاً حاسماً في جذب العملاء وتحقيق النجاح، حيث يمكن للبنوك تلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل وزيادة حصتها في السوق.

-النوافذ الإسلامية تواجه تحديات في التسويق والتوعية بخدماتها، مما يستدعي جهود أكبر في حملات التسويق لزيادة الوعي بين العملاء المحتملين

-تسهم النوافذ الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة والشمول المالي من خلال تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات التي قد تكون مستبعدة من النظام المالي التقليدي.

3-الاقتراحات:هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال النوافذ الاسلامية وآليات تطويرها:

-مراجعة وتحديث القوانين واللوائح المنظمة للصيرفة الإسلامية لضمان نجاحها ولتوفير بيئة تنظيمية مشجعة وجاذبة.

-تسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المتعلقة بفتح وتشغيل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

-تقديم برامج تدريبية مكثفة للموظفين العاملين في النوافذ الإسلامية لتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة في مجال الصيرفة الإسلامية.

-تطوير أنظمة مصرفية إلكترونية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتسهيل عمليات التمويل والاستثمار.

-إطلاق حملات توعية لتثقيف الجمهور حول مزايا الصيرفة الإسلامية والمنتجات المتاحة.

-تشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد لتقديم دراسات وأبحاث تسهم في تطوير هذا القطاع.

4-آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- استراتيجيات وسياسات لتطوير النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية.

-النوافذ الإسلامية ومدى تأثيرها على الانشطة الاقتصادية في الجزائر.

-تحول البنوك التقليدية الى مصارف اسلامية من خلال فتح نوافذ اسلامية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

-فهد بن صالح الحمود، "التبادل المالي بين المصارف الاسلامية والمصارف الاخرى"، دار كنوز للنشر والتوزيع، الرياض،2011.

-حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك «محاسبة المصارف الاسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية، دار المسيرة، عمان،2011

-سامر مظهر قنطقجي ،فقه المحاسبة الاسلامية، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت،2004.

ثانيا: الرسائل الجامعية

-بوسطة شيماء وذيب أميرة،" استقلالية الشبابيك الاسلامية في البنوك التجارية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة –تبسة–"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي التبسي،تبسة،2020-2021.

-علالي زريق ،"فتح الشبابيك الاسلامية في البنوك التجارية الجزائرية وسبل الاستفادة من التجارب الرائدة"، مذكرة مقدمة لنيل ش شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد البشير الابراهيمي ،برج بوعريريج،2019-2020.

-مصطفى ابراهيم محمد، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية،رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الامريكية المفتوحة،القاهرة،2006.

-رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، دراسة بنك الخليج الجزائر، مذكرة تخرج تدخل من متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الإسلامية تخصص معاملات مالية معاصرة ،جامعة الشهيد لخضر، الوادي،2018

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

-سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها ،مجلة البنوك الإسلامية ،الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد (34)، ربيع الثاني 1404هـ/1984م.

لاحم الناصر، "**النوافذ الإسلامية أم المصارف الإسلامية**"، مقال منشور في الصفحة الاقتصادية من صحيفة الشرق الأوسط، عدد ،11557، 2010.

– فهد الشريف، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية – دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى ،2005

-سعيد بن سعد المرطان، "**تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي – النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ،2005

-عباس حفصي، "مفهوم النوافذ الاسلامية وضوابطها الشرعية"، مجلة الدراسات الاسلامية، العدد8،2017.

سعيد محمود عرفة، تحليل مصادر مستخدمات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرفية، المجلد ،11، جامعة المنصورة، مصر، العدد الاول،1987

– لطف محمد سرحي، الفروع الاسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الاسلامية الْيمنية الواقع وآفاق المستقبل، الجمهورية الْيمنية،2010.

–سليمان ناصر "متطلبات تطوير المصرفية الإسلامية في الجزائر"، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، العدد07، 2009

–د. بن داودية وهيبة ،د. قمومية سفيان، "**النوافذ الاسلامية للمصارف التقليدية بين النظرية والتطبيق** "ورقة بحثية مقدمة الى المؤتمر الدولي التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،17–18ديسمبر 2019،

–معارفي فريدة، "الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري "،مجلة العلوم الانسانية، العدد34–35، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014

– ياسر سعود هلوي، "أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية و دور الهيئات الشرعية والمعاهد في تدريهم شرعيا " ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الخامس للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة **AAOIFI**، المنامة البحرين، يومي 19/20نوفمبر 2005

–د. مصطفى ابراهيم، "**التحـــــول الجزئي أو الكلي للبنك التقليدي إلى مصرف إسلامي:"تحديات التطبيق من خلال دراسة بعض التجارب بالدول العربية**" وخطة مقترحة لتحويل فرع بنك تقليدي لفرع إسلامي،اعمال الملتقى الدولي،شبابيك المعاملات الإسلامية في البنوك الجزائرية في ضوء التجارب الدولية،21–22 اكتوبر 2022،كلية العلوم الاسلامية، جامعة باتنة01

–محمد سعيد الغامدي ،مجلة الجسور،العدد الثالث، شعبان1424ه الموافق ل اكتوبر 2003، مجلة شهرية تصدر عن شركة النجوم للصحافة والنشر،قبرص.

–لحساسنة أحسن، شيادفيصل، منتجات سوق النقد بين المصارف الاسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، بحث منشور مقدم الى: كرسي سابك لدراسة الاسواق المالية الاسلامية: برنامج كراسي البحث، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض–السعودية،2014

–عبد القادر بريش، محمد حمو، **تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية–الحظوظ وامكانيات النجاح–**، ورقة بحث مقدمة الى الملتقى الدولي حول ازمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة،5–6ماي2009.

–محمد طارق، **تحول بنك university bank الى بنك متخصص في التمويل الاسلامي**، يومية الشرق الاوسط، العدد 11081، السعودية

–د. أحمد طوايبية، الإطار القانوني والشروط البنكية لشباك المعاملات الإسلامية حالة القرض الشعبي الجزائري، اعمال الملتقى الدولي اكتوبر2022.

-رنان مختار،"**الجيل الثالث من الاصلاحات النقدية والمصرفية في الجزائر قراءة في مضمون القانون 23-09**»، **مجلة** ابحاث اقتصادية معاصرة، المجلد06، العدد01، جامعة الاغواط، الجزائر،2023.

رابعا: التشريعات القانونية

-النظام رقم 2020 02- المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لــ 15 مارس سنة 2020، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية

-القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 43 الصادر في27-06-2023

المواقع الإلكترونية

-https://www.bank-of-algeria.dz/reglement-2020/arabe.pdf

-https://www.mrp.gov.dz/Ministere_Arabe/?page=activites&id=222

-www.badr.dz

-www.bna.dz

- www.cpa.dz

-www.bea.dz

-www.trust.dz

www.maktabtk.com-

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

دليـــــــل المـــقـــابـــلـــة

تاريخ المقابلة: .../...../... **مؤسسة الانتساب:** ..... **الرتبة:** ..... **المؤهل الوظيفي:** .....

الاسئلة:

1–ما هو تقييمكم لواقع النوافذ الإسلامية في الجزائر؟

.....

.....

.....

2–ماهي أهم التحديات التي يواجهها شباك الصيرفة الإسلامية في مؤسستكم؟

.....

.....

3–ماهي أهم التدابير المساعدة على تطوير شباك الصيرفة الإسلامية في مؤسستكم؟

.....

.....

.....

2-في رأيكم، ما مدى استيعاب زبائن البنك مع شباك الصيرفة الاسلامية؟

.....

.....

5-ماهي مقترحاتكم لتعزيز الانفتاح على التمويل الاسلامي من خلال الشبابيك الاسلامية؟

.....

.....

.....

6-ماهي افاق البنك فيما يخص فتح فروع خاصة بالصيرفة الاسلامية؟

.....

.....

.....